

Distr.: General
28 May 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص

موجز

في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، التزم الطرفان القبرصيان بالتفاوض عن حسن نية على أساس خطة التسوية المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية عن طريق تنظيم استفتاءين منفصلين في آن واحد قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولهذه الغاية، اتفقا على إجراء للتفاوض ولوضع النص النهائي على ثلاث مراحل.

ففي المرحلة الأولى من المجهود، أجرى الطرفان مفاوضات في قبرص في الفترة من ١٩ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم يسفر هذا الجهد عن إحراز تقدم ملموس على المستوى السياسي، بيد أن خبراء من الجانبين توصلوا بمساعدة خبراء من الأمم المتحدة إلى تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الفني.

وفي المرحلة الثانية من المجهود، عقدت اجتماعا للطرفين في برغنستوك، سويسرا، ابتداء من ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، بمشاركة تركيا واليونان، التماسا لتعاونهما. لكن لم يستفد استفادة كاملة من هذه الفرصة لتركيز المفاوضات والمشاورات من أجل الاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ ولم تثبت إمكانية التوصل إلى اتفاق.

وفي المرحلة الثالثة من الجهد، وبعد إجراء مشاورات مع الطرفين، وضعت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ الصيغة النهائية للنص الذي سيُطرح للاستفتاء عليه على أساس الخطة، وحافظت على توازنه العام وعاجلت في الوقت ذاته قدر الإمكان الشواغل الرئيسية لدى كل طرف.

وطُرح اتفاق التأسيس المقترح الوارد في "وثيقة التسوية الشاملة لمشكلة قبرص" بصيغته النهائية لاستفتاءين منفصلين ومتزامنين في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد رفضه



الناخبون من القبارصة اليونان بـ ٣١٠٠٠ إلى واحد ووافق عليه الناخبون من القبارصة الأتراك بـ ١١٠٠٠ إلى واحد. وعليه، لم يدخل حيز النفاذ.

وتمثل هذه النتيجة فرصة ضائعة أخرى لحل المشكلة القبرصية. وقد أسفرت الجهود المبذولة على مدى السنوات الأربع والنصف الأخيرة عن إنجازات عظيمة ينبغي الحفاظ عليها. بيد أنه لا يمكن لأي من تلك الإنجازات أن يكون بديلاً عن تسوية شاملة.

ومن الواجب احترام قرار القبارصة اليونانيين. بيد أنه يعتبر انتكاسة كبرى. وقد يودون التفكير في انعكاسات تصويتهم في الفترة المقبلة. وإذا كانوا لا يزالون يرغبون في حل المشكلة القبرصية من خلال إنشاء اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين، فعليهم أن يعبروا عن ذلك. وينبغي لهم أن يبدوا بوضوح وحسم ما لا يزال لديهم من مخاوف بشأن الأمن وتنفيذ الخطة. وعندئذ حري بمجلس الأمن أن يكون على أهبة الاستعداد لمعالجة هذه الشواغل.

إن القرار الذي اتخذته القبارصة الأتراك لجدير بالترحيب. وقد أبدت قيادة القبارصة الأتراك وتركيا احترامهما لرغبة القبارصة الأتراك في إعادة التوحيد في شكل اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين. وإن تصويت القبارصة الأتراك قد قوض كل المبررات للضغط عليهم أو عزلهم. وآمل أن تتقدم الدول الأعضاء في المجلس الدول الأخرى في السعي إلى التعاون على الصعيد الثنائي وعلى صعيد الهيئات الدولية من أجل القضاء على القيود والحوجز غير الضرورية التي من شأنها أن تعزل القبارصة الأتراك وتعرق تنمية - ليس على سبيل منح الاعتراف أو المساعدة في الانفصال، لكن كإسهام إيجابي في هدف إعادة التوحيد.

وليس هناك أي أساس واضح لاستئناف مجهود المساعي الحميدة في ظل استمرار المأزق الحالي.

لكن نظراً للوصول إلى الحد الفاصل في الجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص، حان الوقت لاستعراض كامل أنشطة السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في قبرص على نحو ما هو مشار إليه في هذا التقرير.

مقدمة

١ - قدمت آخر تقرير شامل عن بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص إلى مجلس الأمن في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/398) رغم أني قدمت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/2004/302) بعض المسائل إلى مجلس الأمن كي يبت فيها عملاً بالعملية التي كانت تجري في ذلك الوقت. ويغطي هذا التقرير الفترة المنقضية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والتي تكللت بالاستفتاءين اللذين أجريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، حينما طرحت اتفاق التأسيس المقترح الوارد في "التسوية الشاملة لمشكلة قبرص" في صيغتها النهائية كي يوافق كل طرف عليها. وقد رفض القبارصة اليونانيون اقتراح التسوية المطروح عليهم بهامش ثلاثة إلى واحد؛ وعلى الجانب القبرصي التركي، تمت الموافقة عليه بهامش اثنين إلى واحد. وحيث أن الخطة تستلزم موافقة الطرفين عليها، فما زالت المشكلة القبرصية دون حل.

٢ - ويمثل هذان الاستفتاءان حدا فاصلاً في تاريخ الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قبرص. وهذه هي المرة الأولى التي طلب فيها إلى الشعب مباشرة الإدلاء بآرائه بشأن اقتراح تسوية. وأنا أحترم تماماً نتيجة كل جانب، وقد أمضيت بعض الوقت في التفكير في مغزاها. ويأتي هذا التقرير نتيجة لما فكرت فيه. وهو يعرض الجهد الذي أنجز مؤخراً ويتضمن سلسلة من الملاحظات عن الفرصة الضائعة وآثار التصويت على كل جانب والطريق إلى المستقبل.

اتفاق ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

٣ - بعد فشل الجهد السابق الذي بذل في لاهاي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أحطت مجلس الأمن علماً بأنني لا أقترح اتخاذ مبادرة جديدة ما لم يقدم لي سبب قوي يدعوني إلى الاعتقاد بوجود الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة، وحتى أتلقي ما يبرر ذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، التمسيت أن يعلن "زعيماء الجانبين بوضوح لا لبس فيه، وانطلاقاً من تأييد كامل ومطلق على أعلى المستويات السياسية في البلد الأم لكل منهما، عن استعدادهما للالتزام بما يلي: (أ) وضع اللمسات الأخيرة على الخطة (بدون إعادة التطرق إلى مبادئها ومبادئها الأساسية) في موعد محدد بمساعدة الأمم المتحدة، (ب) وطرحها للاستفتاء بشكل منفصل ومتزامن، حسب ما تنص عليه الخطة، وفي تاريخ محدد، عقب ذلك بوقت قصير" (S/2003/398، الفقرة ١٤٨).

٤ - وتتسق هذه الإجراءات تماماً مع الموقف الذي اتخذته زعيم القبارصة اليونانيين، تاسوس بابادوبولوس، في لاهاي، الذي كان مستعداً في ذلك الحين لطرح الخطة للاستفتاء

شريطة تلبية بعض الشروط الإجرائية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦)، وأخبرني أنه يريد دعمها. وكنت أدرك أنه حتى لو وافقت جميع الأطراف على هذه الإجراءات، لا يمكن ضمان إحراز النجاح في أي جهد يبذل مجدداً، إلا أنني كنت متأكداً من أنه لن يكون هناك سوى احتمال ضئيل للنجاح دون إعلان التزامات جميع الأطراف المعنية بالإجراء الوارد أعلاه.

٥ - وقد أعرب مجلس الأمن في القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن دعمه القوي "للخطة المتوازنة بدقة" التي قدمتها - أي "أساس للاتفاق على تسوية شاملة لمشكلة قبرص" المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ - بوصفها "تشكل أساساً فريداً لإجراء مزيد من المفاوضات" ودعمها لجميع الأطراف المعنية إلى التفاوض في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أضطلع بها، مستخدمين الخطة للتوصل إلى تسوية شاملة، كما وردت في الفقرات ١٤٤ إلى ١٥١ من تقريره.

٦ - وكان معظم عام ٢٠٠٣ فترة استرخاء من حيث مساعي الحميدة. إلا أنني واصلت متابعة التطورات عن كثب، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على معايير المنطقة الحائلة في نيسان/أبريل، والتصويت الذي أجري في شهر كانون الأول/ديسمبر في شمال الجزيرة، والذي أبرز قيادة قبرصية تركية جديدة.

٧ - وأخذت حكومة تركيا، من جانبها، في تجميع عناصر سياسة جديدة بشأن قبرص، أبلغها لي رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان حينما اجتمعنا في دافوس في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد أبلغني أن تركيا تؤيد استئناف المفاوضات. وأعرب عن تفضيله للتعامل مع القضايا الرئيسية بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ولشخصية سياسية تعالج المفاوضات، إلا أنه أفسح المجال لإجراء مناقشات بشأن هاتين النقطتين. وأضاف قائلاً إنه بقدر ما يتعلق الأمر بتركيا، ليس لديها أي اعتراض على قيامي "بملء الفراغات" في الخطة إن لم تتمكن الأطراف من الاتفاق على جميع المسائل. وأكد لي أن الجانب التركي، بما في ذلك القبارصة الأتراك، سيكون سباقاً بخطوة "في هذا الجهد من الآن فصاعداً".

٨ - وقد تلقيت في كانون الأول/ديسمبر بالفعل من الزعيم القبرصي اليوناني رسالة تدعو إلى استئناف المفاوضات الموضوعية على أساس الخطة. وعندما اجتمعنا معا في بروكسل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كرر هذه الدعوة، وأكد بصورة قاطعة أنه يسعى للتوصل إلى حل قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأخبرني أنه إذا انضمت قبرص مقسمة إلى الاتحاد الأوروبي، فهو لا يستطيع أن يتنبأ بعدد المشاكل التي ستترتب على ذلك. وأكد من جديد لي أنه لا يسعى إلى إجراء "٤٠ أو ٥٠" تغييراً على الخطة، وأن جميع التغييرات التي يطلبها ستكون ضمن معالم الخطة. وناقشنا رأي القائل بأنه من الأحسن استئناف المفاوضات أولاً

قبل اتخاذ قرار بشأن المضي للاستفتاء، وقال إنه سيرد علي بشأن فكرته القائلة بضرورة وضع معالم استرشد بما إذا ما وقع علي أمر وضع الخطة في صيغتها النهائية.

٩ - كما ناقشت هذه المسألة مع حكومة اليونان وزعيم المعارضة فيها. وقد أبدأ بتحديد بذل جهودي، رغم احتمال إجراء انتخابات عامة في اليونان. وأعرب الاتحاد الأوروبي، وهو يجذب بشدة انضمام قبرص بعد إعادة توحيدها في ١ أيار/مايو إلى الاتحاد الأوروبي، عن دعم استئناف هذا الجهد.

١٠ - وبعد تقييم الوضع، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، كتبت رسالة إلى السيد بابادوبلوس ورؤوف دنكتاش، زعيم القبارصة الأتراك، دعوتهما فيها إلى الحضور إلى نيويورك لبدء المفاوضات في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وكتبت على نحو مماثل رسائل إلى رؤساء وزراء الدول الضامنة وهي، تركيا والمملكة المتحدة واليونان، دعوتهم فيها إلى إتاحة ممثل لاستئناف المفاوضات. واقترحت طرائق يمكن أن تنفذ الإجراء الوارد في تقرير المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لكفالة استكمال المفاوضات ووضع الخطة في صيغتها النهائية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وأن يلتزم الضامنون التزاماً تاماً بالوفاء بالتزاماتهم، وإجراء الاستفتاءين في موعد محدد قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد قبلت جميع الأطراف دعوتي.

١١ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، طرح كل زعيم، بناء على طلبي، عرضاً عاماً للتغييرات التي يطلب جانبها إدخالها على الخطة. بيد أنه، بمبادرة من السيد بابادوبلوس، اتفق هو والسيد دنكتاش على أنه ليس بوسعهما قبول الإجراء الذي اقترحته، سواء فيما يتعلق بوضع الخطة في صيغتها النهائية أو بالالتزام بإجراء استفتاء.

١٢ - وبعد أن طلبت من الطرفين التفكير في المسألة ليلة ذلك اليوم، غير السيد دنكتاش موقفه في ١١ شباط/فبراير. واقترح إجراء ثلاث مراحل أبلغني أن تركيا تؤيده وأنه يتفق بصورة عامة مع المعالم التي اقترحتها. وقد أدى هذا الإجراء إلى توسيع نطاق الدور المنتظر مني، أن استكمل الأجزاء غير المنتهية من الخطة ("ملء الفراغات") إلى تذليل أي عقبات مستمرة ومتواصلة في المفاوضات - مما يحول دون إمكانية طرح الخطة للاستفتاء بدون تغيير، وهو ما يعتبره كل جانب أمراً غير مقبول. وبعد دراسة الاقتراح، طلب السيد بابادوبلوس إيضاحات معينة. ومن أجل تيسير التوصل إلى اتفاق، اقترحت عندئذ مسودة بيان صحفي يحتفظ بالعناصر الأساسية من اقتراح السيد دنكتاش، وتدرج فيه الإيضاحات التي طلبها السيد بابادوبلوس، وتستند إلى عناصر أخرى ترد في رسالتي المؤرخة ٤ شباط/فبراير.

١٣ - وقد تم التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا البيان بعد مفاوضات استمرت على مدى الـ ٤٨ ساعة التالية، تكللت في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير بسعي مستشاري الخاص، ألفارو

دي سوتو الدؤوب في وقت متأخر من الليل بين الزعيمين، وممثلي تركيا واليونان. وكانت المسائل الرئيسية التي تفصل بين الطرفين في النهاية هي ما إذا كان ينبغي إشراك مؤسسات في مفاوضات المنظمين غير الأمم المتحدة، والدور الذي ستقوم به اليونان وتركيا في المراحل الأخيرة من العملية.

١٤ - وفي ١٣ شباط/فبراير، بعثت إلى جميع الأطراف اقتراحاً نهائياً لحل هذه المسائل، اتفق الجميع عليها. وبناء على ذلك، يسرني أن أعلن أحكام ما أصبح يعرف باتفاق ١٣ شباط/فبراير، الذي تلتزم فيه الأطراف بعملية ذات ثلاث مراحل تفضي إلى استفتاء على صيغة نهائية للخطة قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ (انظر المرفق الأول).

المرحلة الأولى من العملية في قبرص بين ١٩ شباط/فبراير و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

١٥ - انعقدت المفاوضات من جديد في قبرص في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بعقد اجتماعات على المستوى السياسي بين الزعيمين برفقة وفديهما في منطقة الأمم المتحدة المحمية في حضور مستشاري الخاص ووفده. ومن الجانب القبرصي التركي، بالإضافة إلى رؤوف دنكتاش، تضمن الوفد محمد علي طلعت وسردار دنكتاش. وفي نيويورك وأثناء المرحلة الأولى، تعاملت الأمم المتحدة معهم كثالوث تحدثوا معاً باسم الجانب القبرصي التركي.

١٦ - وعقب جلسة الافتتاح في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قام غونتر فير هويغين، المفوض الأوروبي لشؤون التوسع، بدعوة من مستشاري الخاص، بإحاطة الزعيمين معاً علماً بموقف الاتحاد الأوروبي بشأن العمل على التوصل إلى تسوية، مؤكداً أيضاً رغبة الاتحاد القوية في التوصل إلى نتيجة إيجابية.

١٧ - وفي الاجتماعات الأولية التي عقدت في الجزيرة، تكلم الزعيمين بالتفصيل عن التغييرات التي عرضوها عليّ في نيويورك في ١٠ شباط/فبراير. وذكر الجانب القبرصي اليوناني أن غرضه الأساسي هو تحسين ما أسماه بالطابع العملي للخطة، لجعل جمهورية قبرص المتحدة التي تمثل المحصلة النهائية للمفاوضات أقدر على أداء عملها، وبالتالي زيادة فرصها على الاستمرار. وذكر الجانب القبرصي التركي أن اهتمامه الأول ينصب على تعزيز ما أسماه مبدأ المنطقتين، الذي يعني به سيادة الطابع القبرصي التركي للدولة القبرصية التركية، والحفاظة على المساواة السياسية على مدى الزمن، في إطار جمهورية قبرص المتحدة.

١٨ - وبعد المناقشات الأولية، قام مستشاري الخاص بتجميع القضايا التي سينظر فيها، واقترح أن يشرح الطرفان، بالتحديد، مع التعديلات المقترحة للنص، التغييرات التي يتوخيان إدخالها على الخطة، بغية تيسير التفاوض.

١٩ - وقدم الجانب القبرصي التركي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ قائمة بالتغييرات التي يقترح إدخالها على نص الخطة، تشمل جميع القضايا. وفي حين تتميز هذه الورقة بالإيجاز وبيّضاح شكل مطالب الجانب القبرصي التركي كحزمة، فإنها اقترحت إجراء تغييرات بعيدة المدى، يغير عدد منها كثيرا من المعالم الرئيسية للخطة. وأوضح مستشاري الخاص ذلك للجانب القبرصي التركي ولتركيا، وأبلغ الجانب القبرصي اليوناني بأنه فعل ذلك. ونحى مستشاري الخاص جانبا مطالب الجانب القبرصي التركي التي من الواضح أنها تقع خارج نطاق معالم الخطة بكونها تقترح جداول أعمال للاجتماعات، وتتوخى مناقشة البنود التي جمعت للنظر فيها كمجموعة. وبالرغم من الطلبات المتكررة من جانب الأمم المتحدة، لم يقيم الجانب القبرصي التركي إلا في منتصف آذار/مارس بالاستعاضة عن هذه الورقة مجموعة أقل بعدا في مداها من التعديلات المقترحة على النص، وصفت بأنها قائمة أولويات. وأيضاً بالرغم من اهتمام الجانب القبرصي التركي المعلن بجعل الخط الفاصل بين الدولتين خطأ مستقيماً، فإنه لم يقدم مخطط للتصرف في الأراضي ولم يقترح أسلوباً لمناقشة المسألة.

٢٠ - وقام الجانب القبرصي اليوناني، في المقابل، بتناول كل مسألة تباعاً، وقدم في الاجتماعات المتتالية ورقات مكثفة ومطولة تشرح التغييرات المتوخاة وأرفق بها التعديلات المقترحة إدخالها على النص. وذهبوا إلى أن عرض المواقف لأغراض المناقشة بصورة مجزأة باتباع المجموعات التي اقترحتها الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد في وقت لاحق على الخروج بمقترحات أكثر دقة. ومع استمرار تقديمهم لأوراق، أصبح من الواضح أن الورقة الموجزة التي قدمت في ١٠ شباط/فبراير بالمطالب القبرصية اليونانية ليست شاملة. وامتنع الجانب القبرصي اليوناني عن تقديم ورقة شاملة بجميع التغييرات التي يتوخى إجرائها على النص إلى منتصف المرحلة ٢ (في بيرغنستوك، سويسرا، كما امتنع عن تحديد أولويات مطالبه، بالرغم من طلب مستشاري الخاص ذلك من كلا الجانبين في ١٥ آذار/مارس).

٢١ - وذكر الجانب القبرصي اليوناني أن أيّاً من التغييرات التي اقترحها لا تنتقص من حقوق القبارصة الأتراك، وبالتالي فإن قلة من التعديلات التي يقترحها تتطلب مبادلات بشأن المواضيع التي تهم القبارصة الأتراك، إن كانت تلك التعديلات تقتضي مبادلات أصلاً، وذلك بغض النظر عن مفهوم الجانب القبرصي التركي لتلك التعديلات. وفي المقابل، كان الجانب

القبرصي التركي مستعدا بصفة عامة لمناقشة المقترحات القبرصية اليونانية ومناقشة المسائل على أساس واقعي، وتوحي تقديم عروض مضادة ومقترحات توفيقية.

٢٢ - غير أن الجانب القبرصي اليوناني أصر بصفة منتظمة على الوفاء بمطالبه كاملة، محتجا بأن الورقة القبرصية التركية المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير تخرج عن نطاق معالم الخطة وبالتالي استبعد الدخول في مناقشات بشأن المقترحات القبرصية التركية. وعندما قدم الجانب القبرصي التركي قائمة أولويات في ١٨ آذار/مارس، لم يغير ذلك من الموقف القبرصي اليوناني تجاه الشواغل القبرصية التركية. (وبدلا من ذلك، سربت تلك الورقة إلى الصحافة هي وكتاب الإحالة الصادر من الأمم المتحدة إلى الجانب القبرصي اليوناني). وذهب الجانب القبرصي التركي إلى أن تأخر الجانب القبرصي اليوناني في الإعلان عن كامل نطاق مطالبه يحول دون بدء مفاوضات حقيقية، ومؤداه تعويق التفاوض. ورد الجانب القبرصي اليوناني بأن امتناع الجانب القبرصي التركي عن تقديم مقترحات بشأن الأراضي يخلف ثغرة في لب المطالب القبرصية التركية، ويترك الجانب القبرصي اليوناني في الظلام. وفي حين أن المناقشات كانت لذلك غير مثمرة بنفس القدر الذي كان يمكن أن تكون عليه، فإن حل المادة التفاوضية، كان في منتصف آذار/مارس، على الأقل، مطروحا للمناقشة.

٢٣ - ومن العوامل الأخرى التي عرقلت إجراء مناقشات صريحة على طاولة التفاوض الإفشاء العلني لمضمون المفاوضات بصفة منتظمة، عادة بصورة مشوهة وسلبية، إما عن طريق التسريب من الجانب القبرصي اليوناني، وأما عن طريق جلسات الإحاطة الإعلامية الشفوية التي كان السيد دنكتاش يعقدها يوميا للصحافة، ظاهريا للجماهير القبرصية التركية.

٢٤ - وفي ضوء بطء التقدم الذي كان يجري إحرازه على طاولة التفاوض، سعت الأمم المتحدة إلى إجراء اتصالات منتظمة على صعيد عملي مع أعضاء الوفود على كل جانب لتشجيع الطرفين على مزيد من الصراحة واستكشاف المجالات التي يمكن فيها التوصل إلى حل توافقي. وكان الجانب القبرصي التركي منفتحا بصورة نسبية في هذه المشاورات، في حين كان الجانب القبرصي اليوناني أقل كثيرا في هذا الصدد. ومما أضاف إلى صعوبة الموقف في هذا الشأن أن ما كان يجري في الاجتماعات الثنائية بين مستشاري الخاص والزعيم القبرصي اليوناني، على الأقل عندما كان الفريقان حاضرين، كانت عموما تتسرب إلى الصحافة بصورة سلبية. وقد أعرب زعيم القبارصة اليونانيين لمستشاري الخاص عن أسفه لتسريب هذه المعلومات.

٢٥ - وحينما تبين أنه من العسير إحراز تقدم عن طريق عقد اجتماعات وجهها لوجه أو بإجراء مشاورات ثنائية على الصعيد العملي، اقترح مستشاري الخاص أن توقف الاجتماعات المباشرة وأن يقوم هو، اعتباراً من ١٥ آذار/مارس، بالسعي الدؤوب بين الزعيمين من أجل تضيق هوة الخلاف وتيسير تبادل الرأي قبيل بدء المرحلة ٢ من العملية - وهي صيغة وافق عليها كل من الجانبين دون تردد. وطرح مستشاري الخاص على كل زعيم إطاراً لإتاحة إمكانية إجراء مبادلات، وسعى إلى أن يحصل منهما على تحديد واضح للأولويات، مؤكداً من جديد على أن صفقة التغييرات في الخطة عموماً سيتعين أن تكون متوازنة في جميع القضايا المطروحة.

٢٦ - وكان الجانب القبرصي اليوناني نزاعاً إلى انتقاد الإطار المقترح، في حين كان رد فعل الجانب القبرصي التركي أكثر إيجابية. وحال التباين بين الردين، بالإضافة إلى الأزمة الصغيرة التي افتعلها قرار السيد رؤوف دنكتاش بعدم حضور المرحلة ٢ من العملية، دون قيام الأمم المتحدة باقتراح مبادلات بشأن القضايا الرئيسية في الفترة الزمنية التي تبقت خلال المرحلة ١. ومع ذلك، ركزت الأمم المتحدة كحد أدنى على استجلاء بعض القضايا الثانوية في المفاوضات قبل نهاية المرحلة ١. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، دعى زعمي الجانبين إلى عقد اجتماع أخير في الجزيرة يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. وكان هذا اللقاء هو آخر مشاركة من جانب السيد رؤوف دنكتاش في العملية.

٢٧ - وخلال هذه المرحلة الأولى، اجتمع أيضاً ممثلو تركيا واليونان في أثينا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، بناءً على دعوة الأمم المتحدة، لمناقشة مسألة الأمن. وفي هذه المحادثات، سوي عدد من المسائل، ولكن أرجئت أخرى إلى اجتماع بيرغنستوك.

٢٨ - وقد راقبت بنفسني عن كثب الجهود الجارية، حيث كان مستشاري الخاص يطلعني بصفة منتظمة على الوضع، وقمت بإيفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برندرغاست، إلى الجزيرة مرتين لاستعراض التطورات مع السيد دي سوتو وفريقه وقيادات الجانبين.

٢٩ - على عكس التقدم البطيء الذي أحرز على الصعيد السياسي، حقق المشاركون في اللجان الفنية السبع التي أنشئت بالاتفاق بين الزعيمين برئاسة الأمم المتحدة، نتائج باهرة حقاً. وقد تمخض عملهم عن إنجاز ١٣١ قانوناً واتفاق تعاون (تقع في ٩٠٠٠ صفحة)، وقائمة تضم ١٣٤ ١ معاهدة وصكاً ملزمة لجمهورية قبرص المتحدة، وتوصية من بين ٥٠٦ ١ مدخلاً لعلم لجمهورية قبرص المتحدة، ومجموعة من التوصيات المفصلة بشأن الجوانب الاقتصادية والمالية من الخطة وتنفيذها، وتوصية من بين ١١١ مدخلاً لنشيد قومي

لجمهورية قبرص المتحدة، وخرائط تنظيمية للحكومة الاتحادية تتألف من ١٨١ ٦ منصبا، وقائمة من المباني على كل جانب لإيواء الحكومة الاتحادية خلال مرحلة انتقالية. وشارك في المناقشات الفنية ما يقرب مجموعه من ٣٠٠ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، يساندتهم فريق قوامه نحو ٥٠ من خبراء الأمم المتحدة، كثير منهم معارون من المفوضية الأوروبية وغيرها من الحكومات والمؤسسات الصديقة، وبخاصة من حكومات كندا وهولندا وألمانيا ولكسمبورغ وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي ذروة الجهود المبذولة، كان من المعتاد أن تعقد اجتماعات لاثنتي عشرة لجنة فرعية في آن واحد، بالإضافة إلى مناقشات ثنائية بين الطرفين. ويرد في المرفق الثاني من هذا التقرير عرض لعملها.

المرحلتان الثانية والثالثة من العملية التي جرت في بيرغنستوك في الفترة بين ٢٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

٣٠ - بحلول أوائل شهر آذار/مارس، اتضح أن المرحلة الأولى لا يرجح لها أن تفضي إلى اتفاق نهائي. وقررت استمرار العملية إلى المرحلة الثانية، وإلى المرحلة الثالثة إذا لزم الأمر، في مناخ مؤاتٍ لما يلزم من "جهد مركز"، بكفالة إتاحة جميع المشاركين للأمم المتحدة ولبعضهم بعضا على مدار الساعة. واكتسب ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى المواد التي تعين استيعابها والتفاوض بشأنها إذا أُريد التوصل إلى اتفاق بحلول ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد كنتُ مصمما أيضا، إذا وقع عليَّ عبء وضع الصيغة النهائية للنص بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، على ضمان تمكيني من ذلك بتشاور وثيق مع جميع الجهات المعنية.

٣١ - ومن ثم فقد تقبلتُ بسرور العرض السخي المقدم من حكومة سويسرا بإتاحة مباني في بيرغنستوك، وهو مجمع فنادق بالقرب من مدينة لوسيرن، بدءا من ٢٤ آذار/مارس. وردا على دعوتي، قال السيد بابادوبولوس إنه سيحضر، في حين أشار السيد دنكتاش إلى أنه لن يحضر، إلا أنه أذن كتابة للسيد طلعت والسيد سردار دنكتاش بالتفاوض بتفويض كامل باسم القبارصة الأتراك. ووافق وزيرا خارجية اليونان وتركيا على المجيء إلى بيرغنستوك، على أن يلحق بهما رئيسا وزراء بلديهما في يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس. وانضمت أنا نفسي إلى ذلك الجهد في ٢٨ آذار/مارس. وقد انضم إلينا أيضا المفوض الأوروبي لشؤون التوسع في بيرغنستوك في ٢٩ آذار/مارس.

٣٢ - وباجتماع جميع الأطراف تحت سقف واحد في بيرغنستوك، ومع وجود جميع المواد أساسا على الطاولة، توفر دافع حقيقي للمشاركين، للسعي إلى الموافقة على الخطة في

صيغتها النهائية. وبالنظر إلى أن الكل كان يدرك أن وضع الصيغة النهائية للخطة قد يوكل إلى الأمم المتحدة، سعى الطرفان بكل السبل لتوعية الأمم المتحدة بأولوياتهما الرئيسية، ولإفصاح عن التغييرات التي قد يكون كل منهما مستعدا لقبولها لإرضاء الجانب الآخر.

٣٣ - وفي ٢٤ آذار/مارس، عندما اقترح مستشاري الخاص عقد اجتماع افتتاحي للزعيمين، تحضره اليونان وتركيا لتقديم تعاونهما، أشار الجانب القبرصي اليوناني إلى عدم رغبته في حضور اجتماع بذلك الشكل. وأشارت تركيا من جانبها إلى أنها لا ترى جدوى لحضورها إلى بيرغنستوك إذا لم يتسنّ لليونان وتركيا حضور الاجتماعات بهدف تقديم تعاونهما، في ضوء اتفاق ١٣ شباط/فبراير.

٣٤ - ومن ثم لم يتسنّ ترتيب اجتماعات مباشرة، ونظرا لذلك قام مستشاري الخاص باستضافة لقاءات اجتماعية، كما قمت أنا بذلك بعد وصولي، أدت إلى إزالة الجمود بين المشاركين إلا أنها لم تؤد إلى حدوث مفاوضات حقيقية بين المشاركين أو فيما بينهم. وعوضا عن ذلك، سعت الأمم المتحدة جيئة وذهابا بين الطرفين إلى أقصى حد ممكن، في جهد للتوصل بالتفاوض إلى نقاط اتفاق.

٣٥ - إلا أن تلك الجهود أصبحت أكثر صعوبة نتيجة لعدم تمكن مستشاري الخاص من الالتقاء بالزعيم القبرصي التركي في عدد من المرات في بيرغنستوك، نظرا لالتزامات السيد بابادوبلوس الأخرى في كل من بيرغنستوك وبروكسل. واستغرقت المسائل الإجرائية اليوم الأول، ولم يتسنّ عقد أي اجتماع خلال الأيام الثلاثة التالية مع الزعيم القبرصي اليوناني، أي أنه لم يستفد استفادة كاملة من أربعة من الأيام الستة المتاحة لهذه المفاوضات باللغة الأهمية.

٣٦ - وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، أرسلت الأمم المتحدة سرا إلى الزعيمين مجموعة من الأوراق للتعليق والرد عليها، بما في ذلك إطار للتوقيع على اتفاق في حالة التوصل إليه بحلول ٢٩ آذار/مارس. وقد صمم هذا الإطار لمعالجة شواغل الجانبين الرئيسية المتصلة بالمسائل الأمنية القانونية. وأرسل الجانب القبرصي التركي إلى الأمم المتحدة رده على ذلك الإطار. إلا أن الجانب القبرصي اليوناني لم يفعل ولكنه أعلن عن قلقه بشأنه.

٣٧ - ولم يقدم الجانب القبرصي اليوناني قائمة موحدة بالمطالب إلا في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، حيث تضمنت ٤٤ صفحة، ولم يشر في أي مرحلة إلى أي أولويات بين تلك المطالب. وطالب الجانب القبرصي التركي وتركيا مرارا بقائمة أولويات ردا على قائمة الأولويات التي قدمها، حيث أشارا إلى استعدادهما للموافقة على بعض المطالب القبرصية اليونانية كجزء من سلسلة من المبادلات. وفي حين أنه أحرز تقدم في بعض المجالات عن

طريق الاتصالات على الصعيد العملي، خاصة فيما يتعلق بالملكيات والإقامة التي أجرت الأمم المتحدة مناقشة بشأنها مع أفراد أفرقة التفاوض لإدخال مجموعة من التحسينات وتلقت ردوداً إيجابية، بوجه عام، لم تُستغل الفرصة لإجراء حوار مفتوح وصريح في بيرغنستوك.

٣٨ - وبعد استهلاك جميع فرص الحوار، وبعد بذل كل جهد ممكن لاستطلاع آراء الطرفين بشأن التغييرات الممكنة، تقدمت حينئذ بمجموعة من مقترحات تقريب المواقف التي عُرضت في شكل نص منقح أُبرزت فيه التغييرات لتيسير النظر فيها (إلى جانب مقترحات لتقريب المواقف بشأن عدد قليل نسبياً من المسائل المتعلقة في عمل لجنتي القانون والمعاهدات).

٣٩ - وبعد تقديم هذه المقترحات الهادفة إلى التقريب بين موقفي الجانبين، أدلى جانب القبارصة الأتراك وتركيا بتعليقات وقدمتا مقترحات تهدف إلى إدخال تعديلات إضافية. وبين كلا الجانبين استعداداً للتوقيع على الخطة لجعلها النص المعتمد الذي سيخضع للاستفتاء الشعبي.

٤٠ - ولم يرضَ جانب القبارصة اليونانيين بمقترحات التقريب التي قدمتها وأعلن ذلك بوضوح. وقد انعكس رد الفعل العام السلبي هذا في تغطية وسائل الإعلام التي نجمت عن ذلك من الجانب القبرصي اليوناني وقد ساعد على ذلك إساءة الفهم على أساس معلومات تسربت عن المحادثات. وردا على المقترحات التي قدمتها في ٣٠ آذار/مارس، عرض الجانب القبرصي اليوناني للمرة الأولى آراءه بشأن المقترحات التي كانت الأمم المتحدة أرسلتها بخصوص إطار للتوقيع. وكانت تلك أيضاً المناسبة الأولى التي أظهر فيها الجانب القبرصي اليوناني اهتماماً بضم قطع أراضٍ إضافية محددة. وأعربت اليونان عن قلقها بشأن بعض جوانب الأحكام الأمنية في التسوية.

٤١ - وبلوغ هذه المرحلة، وقد تبين بوضوح عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق، كانت العملية قد انتقلت إلى المرحلة ٣ المتوخاة في اتفاق ١٣ شباط/فبراير، والتي تقضي بأن استخدم سلطتي التقديرية في حالة الوقوع في ورطة مستمرة لا يمكن الفكك منها، لوضع الصيغة النهائية للنص استناداً إلى خطتي. وفي نهاية المطاف، قرب منتصف ليلة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، قدمت خطة في صيغة نهائية، شملت تغييرات أخرى تتجاوز تلك المطروحة في مقترحات التقريب التي قدمتها، منها بعض التعديلات في هذه المقترحات. وحيث إن الخطة، في هذه المرحلة، لا تقتضي التوقيع، أُلغيت صفحات الغطاء التي كانت جزءاً من جميع النسخ السابقة، وقدمت الخطة بدلاً من ذلك مشفوعة برسالة تبين الإجراءات الواجب اتباعها خلال شهر نيسان/أبريل، أثناء الاستعدادات لإجراء الاستفتاءين.

هيكل الخطة في صيغتها النهائية

٤٢ - قدمت لأعضاء مجلس الأمن الأصل الانكليزي لوثيقة "التسوية الشاملة لمشكلة قبرص" المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بصيغتها النهائية الموضوعة بنفس التاريخ، والتصويبات والإيضاحات الفنية المنقحة لها المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (ويمكن الاطلاع عليها في الموقع www.annanplan.Org أو بطلب الرقم 9002-3). وتتضمن التذييلات التالية:

ألف - الاتفاق الأساسي

يشمل المواد الرئيسية الـ ١٤ للاتفاق الأساسي (التي توجز العناصر الأساسية للخطة)، وقد ألحق بها دستور جمهورية قبرص المتحدة، وقوانينها الدستورية، وقوانينها الاتحادية، واتفاقات التعاون بين الحكومة الاتحادية والدولتين المؤلفتين للاتحاد، وقائمة المعاهدات والصكوك الدولية الملزمة لجمهورية قبرص المتحدة، والترتيبات المتعلقة بالأراضي، والأحكام المتعلقة بالملكية التي تأثرت بالأحداث منذ عام ١٩٦٣، والأحكام التأسيسية للجنة المصالحة، والأحكام المتعلقة بقيام الوضع الجديد في قبرص. وهذا هو الجزء من الخطة الذي أخضع للاستفتاءين في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهو تاريخ حدد في بيرغنستوك بعد مشاورات مع جميع الأطراف.

باء - دستورا الدولتين المؤلفتين للاتحاد

طُرح للاستفتاء كذلك في كل جانب في ٢٤ نيسان/أبريل الدستور الخاص بالدولة المؤلفة المعنية، الذي روجع كي يتسق مع اتفاق التأسيس وتم تبادل الجانبين له للعلم.

جيم - المعاهدة الخاصة بمسائل قيام الوضع الجديد في قبرص

نصت المعاهدة على إنشاء لجنة رصد ووضع بروتوكولات إضافية لمعاهدات الإنشاء والضمان والتحالف، فضلا عن ترتيبات الأمن الانتقالية المتعلقة بحل القوات المحلية، وبانسحاب القوات اليونانية والقبرصية وإعادة انتشارها. وعقب انتهاء السلطتين الضامنتين من جميع إجراءات التصديق الداخلي بعد الاستفتاء، كان من المقرر التوقيع على هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛ ولن يدخل اتفاق التأسيس حيز النفاذ إلا بعد أن توقع الجهات الضامنة على هذه المعاهدة، بما يقيم الوضع الجديد في قبرص. وبعد ذلك يوقع الرئيسان المشاركان لجمهورية قبرص المتحدة عليه، وبذلك تدخل المعاهدة نفسها حيز النفاذ.

دال - مشروع قانون تعديل شروط انضمام جمهورية قبرص المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي

أُعد هذا الصك بتشاور وثيق مع اللجنة الأوروبية وسيراعي التسوية وفقاً للمبادئ التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي. وكان من المفروض أن يتناول مجلس الاتحاد الأوروبي هذه المسألة قبل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

هاء - المسائل المقرر عرضها على مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها

تشمل هذه المسائل العناصر التي كان من المقرر أن يتخذ مجلس الأمن بشأنها قرارات تصبح نافذة المفعول في نفس الوقت مع اتفاق التأسيس، وهي قرارات يُقر مجلس الأمن بموجبها اتفاق التأسيس، ويحظر تزويد قبرص بالأسلحة، ويأذن بإنشاء عملية للأمم المتحدة (على نحو ما أوضحت بالتفصيل في تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/302)). وفي وقت لاحق صرح السيد بابادوبولوس برغبته في ألا يتم إقرار اتفاق التأسيس قبل الاستفتاء، وهي وجهة نظر أخذت بعين الاعتبار وعُرضت على مجلس الأمن.

واو - التدابير المقرر اتخاذها خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤

تشمل برنامج عمل لشهر نيسان/أبريل لضمان الاعتناء بالخدمة العامة الاتحادية والممتلكات والأبنية الاتحادية، وتقديم قائمة لا تتجاوز ٤٥ ٠٠٠ شخص لأغراض قانون الجنسية الاتحادية، وضمان تحديد أعضاء الحكومة الانتقالية في حالة نجاح الاستفتاءين.

موجز التحسينات الرئيسية التي أدخلت على الصيغة النهائية للخطة

٤٣ - نظراً إلى تقديم أوراق تبلغ عدة مئات من الصفحات خلال العملية، وإلى عدد الاجتماعات والمناقشات مع الأطراف، وإلى كثافة هذا الجهد، فمن المستحيل عرض تاريخ مفصل للمفاوضات بشأن كل تغيير في الخطة. وسيُنفذ صبر القارئ مهما بلغ اهتمامه بالأمر لو استعرضت في هذا التقرير جميع الإيضاحات والتحسينات الطفيفة التي أدخلت على الخطة. وفيما يلي ملخص للتغييرات الرئيسية التي أدخلت. ويفترض هذا الاستعراض الإلمام بالخطة كما كانت عند استئناف المفاوضات - وقد ورد وصف للخطة في الفقرات من ٦١ إلى ١٢٨ من تقرير المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/398). وكان الغرض من التعديلات التي أدخلت ضمن عملية وضع الصيغة النهائية معالجة المشاغل المتبقية التي عرضها الزعيمان على الأمم المتحدة بقدر الإمكان، مع أخذ موقف كل من الطرفين والحاجة إلى المحافظة على التوازن الكلي بعين الاعتبار.

التحسينات المستوحاة من مشاغل القبارصة اليونانيين

٤٤ - أدخلت تحسينات كبيرة على الخطة من وجهة نظر جانب القبارصة اليونانيين لمعالجة مشاغل هذا الجانب بخصوص عمل الحكومة الاتحادية. وتم توسيع مجلس الرئاسة من ستة أعضاء إلى تسعة (الأعضاء الثلاثة الإضافيون لا يصوتون). ولن يشغل جميع الأعضاء منصب الرئيس ونائب الرئيس بالتناوب خلال فترة عضوية المجلس البالغة خمس سنوات، وبدلاً من ذلك تعتمد رئاسة بالتناوب مدتها ٢٠ شهراً من عضو من دولة القبارصة اليونانيين إلى عضو من دولة القبارصة الأتراك، بدءاً بالأولى (التي ستتولى الرئاسة لفترة ٤٠ شهراً من مجموع ٦٠ شهراً). وقد تم تقصير مدة الحكومة الانتقالية من ٣٠ شهراً إلى شهرين، وغيّرت طبيعتها بإلغاء الرئاسة التنفيذية الانتقالية المشتركة. وبُسطت الترتيبات التعاونية المتعلقة بشؤون الاتحاد الأوروبي، وأدخلت تغييرات عميقة في هيكل المصرف المركزي، وأنشئت محكمة ابتدائية اتحادية، وجميع هذه التغييرات تتماشى مع مقترحات القبارصة اليونانيين. ودُفعت اللجان الفنية التي كانت مثقلة بالأعباء إلى إكمال جميع القوانين الاتحادية الـ ١٣١ (وجميعها تقريباً تستند إلى مشاريع قدمها القبارصة اليونانيون)، وإلى إكمال قائمة المعاهدات الملزمة لقبرص وتعليمات للخدمة العامة الاتحادية، لضمان كون جمهورية قبرص المتحدة جاهزة للاضطلاع بوظائفها من جميع هذه الجوانب الهامة منذ أول يوم. وكذلك أدخلت سلسلة من التحسينات الاقتصادية والمالية في الخطة، تعكس إلى حد كبير التوصيات المتفق عليها على المستوى الفني بين الطرفين.

٤٥ - وكذلك أعرب جانب القبارصة اليونانيين عن تخوفه من عدم تنفيذ الخطة بصورة تامة وكاملة، وطلب ضمانات بوفاء تركيا والقبارصة الأتراك بالتزاماتهم في هذه الصفقة. ولتحقيق هذا الغرض، تم تغيير طريقة بدء النفاذ لضمان التزام السلطتين الضامنتين بالتسوية عند التوقيع التزاماً قانونياً تاماً لا يمكن التراجع عنه، مع إكمال جميع إجراءات التصديق والموافقة البرلمانية الداخلية الضرورية. وعززت لجنة الرصد المنصوص عليها في الخطة، وتم تقوية دور الأمم المتحدة في رصد التطورات السياسية.

٤٦ - ولتوفير ضمانات إضافية فيما يتعلق بالتنفيذ اشترطت تولى الأمم المتحدة المسؤولية عن الأراضي في المناطق التي يخضع وضعها القانوني لتعديلات خلال المرحلة الأخيرة قبل النقل، على النحو المبين في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/302). ولم أقترح وضع هذه المناطق كلياً تحت إدارة الأمم المتحدة اعتباراً من أول يوم، حيث لم تحدث فيها نزاعات أو قلاقل في الآونة الأخيرة، وحيث إن الإدارة فيها تؤدي مهامها، وحيث إن النهج الذي اقترحته من شأنه أن يتصدى للمشاكل الرئيسية الذي أعرب

عنه القبارصة اليونانيون بشأن تسليم الأراضي في الموعد المقرر وبصورة منظمة وتقديم ضمان بالألا يتوقف هذا على حسن نية الجانب الآخر (وبطبيعة الحال يحتفظ مجلس الأمن بحق تقرير ترتيبات مختلفة إذا ارتأى ذلك).

٤٧ - وفيما يتعلق بجوانب أمنية أخرى، أدمج اقتراح القبارصة اليونانيين بإضافة إشارة إلى التزام قبرص والسلطتين الضامنتين بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. أما بخصوص مستويات القوات التي تسمح بها معاهدة التحالف، والبالغ قوامها ٦٠٠٠ فرد بموجب الخطة التي كان الجانبان يتفاوضان عليها، فقد استُجيب لمخاوف القبارصة اليونانيين بتخفيض هذه القوات تخفيضا كبيرا، مقابل الاستجابة لمطلب من القبارصة الأتراك بالسماح بتواجد رمزي يتوافق مع المستويات المنصوص عليها في معاهدة التحالف (أي ٩٥٠ فردا من القوات اليونانية، و ٦٥٠ من القوات التركية)، حتى بعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

٤٨ - وكان أحد دواعي القلق الأخرى للجانب القبرصي اليوناني يتصل بحقوق الأشخاص المشردين ومن جردوا من ممتلكاتهم - وهو موضوع لم يقترح السيد بابادوبولوس في بادئ الأمر إدخال أي تغييرات عليه، وإن كان قد احتفظ لنفسه بالحق في معاودة فتحه إذا ما أثاره الجانب القبرصي التركي، وهو ما حدث بالفعل. وتم تعديل الخطة المتعلقة بالممتلكات بصورة جذرية بإلغاء كل الحدود القصوى العامة المفروضة على إعادة الممتلكات لأصحابها، والنص بدلا من ذلك على أن معظم القبارصة اليونانيين ستُعاد إليهم بعض ممتلكاتهم في الدولة القبرصية التركية (عادة بيوتهم السابقة، وثلث الأراضي، وإن كان سيُعاد ما هو أكثر من ذلك (كل الممتلكات في كثير من الحالات) إلى صغار ملاك الأراضي، وسيُعاد كل شيء إلى العائدين إلى قرى كارباس الأربع وقرية كورماكيي المارونية). وكانت نتيجة هذا التغيير تتمثل في أن الحجم الإجمالي للممتلكات الموجودة في الدولة القبرصية التركية والتي ستُعاد إلى القبارصة اليونانيين قد تضاعف تقريبا بالمقارنة بالصيغة السابقة للخطة، كما أنها ستوزع بصورة أكثر عدالة فيما بين من جردوا من ممتلكاتهم. وأعيد تشكيل مجلس الممتلكات، وتم تعزيز الخطة بتعهدات وشهادات مضمونة ترتبط بالأصول العقارية لتدعيم مقومات الحياة الاقتصادية لها. وفي حين تم تخفيض الحدود القصوى للإقامة بصورة طفيفة ضمن مجموعة الإجراءات التي نوقشت مع جميع الأطراف في بيرغنستوك، فقد سُمح أيضا برفعها في وقت سابق، مما يقرب اليوم الذي يمكن فيه للقبارصة اليونانيين أن يبدأوا في العودة إلى ديارهم. كما ألغيت القيود المفروضة على إنشاء المواطنين القبارصة لحل إقامة ثان في أي مكان من قبرص.

٤٩ - كما كان الجانب القبرصي اليوناني حريصا على أنه يجب ألا يكون هناك أي انتقاص دائم من مجموعة الحقوق والالتزامات المشتركة السارية في الاتحاد الأوروبي. وألغيت كل أشكال الانتقاص الدائم، بما فيها ما كان أداة دائمة لدى الدولة القبرصية التركية لفرض قيود على شراء الممتلكات في الدولة القبرصية التركية (وهو ما كان يتعين، على أي حال، أن يكون حقا غير تمييزي، بحيث لا يستبعد أي قبرصي يوناني إذا ما سُمح لأي شخص آخر غير مقيم في الدولة القبرصية التركية بالشراء). وسيلغى أي قيد، بعد التنقيح، بعد ١٥ سنة. وأدجت في الدستور قائمة بحقوق الإنسان الواجبة التطبيق في المحاكم القبرصية، وذلك استنادا إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٥٠ - وكان مجال القلق الأخير لدى الجانب القبرصي اليوناني يتصل بالجنسية، وبخاصة للرعايا الأتراك الذين تم توطينهم في قبرص. وأدرج نص في القانون المتصل بذلك مفاده أن أي شخص لم يحصل على حقوق الإقامة الدائمة وفقا للخطة سيتعين عليه أن يغادر قبرص خلال خمس سنوات. وتم تبديد قلق القبارصة اليونانيين إزاء حدوث تدفق متواصل للاجئين الأتراك إلى قبرص باستحداث آلية تحوطية تتصل بالهجرة اليونانية والتركية (بدلا من نظام الحصص الدائمة الذي كان منصوبا عليه في الخطة، والذي يمكن من الناحية النظرية إعادة ملؤه بانتظام). ووفقا للقانون الاتحادي المنصوص عليه في الخطة، سيتعين على مجلس الهجرة والمحكمة العليا كفالة فرض هذه القيود من أجل الاحتفاظ بالتناسب القائم بين الناطقين باليونانية والتركية ممن يعيشون بشكل دائم في قبرص.

التحسينات النابعة من دواعي قلق القبارصة الأتراك

٥١ - سعى الجانب القبرصي التركي من جانبه إلى تعزيز طابع التسوية القائم على وجود منطقتين. ووصولاً إلى هذه الغاية، أدخلت تخفيضا بسيطا على الحدود القصوى للإقامة، وكان ذلك في حد ذاته جزءا من مجموعة التغييرات المتفق عليها عموما فيما يتصل بالممتلكات المتأثرة بالأحداث منذ عام ١٩٦٣، وهو ما ضاعف حجم الممتلكات التي يمكن أن تُعاد إلى القبارصة اليونانيين. وكان القبارصة الأتراك على استعداد لقبول هذا التغيير لأنه كان يلغي خيار التأجير لأجل طويل الذي كان معروضا على من جردوا من ممتلكاتهم، ويكفل مزيدا من التبسيط والثقة للمستخدمين الحاليين في إطار عملية أسرع، بما يقلل من الأثر الاقتصادي المحتمل لخطة الممتلكات على الدولة القبرصية التركية. كما أدخلت بندا تحوطيا يتصل بإنشاء الإقامة، يضاهي البند التحوطي المتصل بالهجرة المذكور أعلاه، وتكفل الدولة القبرصية التركية بموجبه ألا يقل عدد القبارصة المقيمين إقامة دائمة الذين يتحدثون لغتها الرسمية كلغتهم الأم عن الثلثين، وهو ما يسمح من الناحية الفعلية على مر الزمن بإقامة

حوالي ١٠٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني إقامة دائمة في الدولة القبرصية التركية، بالإضافة إلى عدد غير محدود للإقامة الثانوية.

٥٢ - أما حرص القبارصة الأتراك على تأمين مساواتهم السياسية من أن تتقوض في الأجل الطويل بإنشاء إقامة للقبارصة اليونانيين في الشمال وسعيهم للحصول على وضع المواطنة الداخلي للدولة القبرصية التركية التأسيسية، فقد تمت معالجته بالنص على أن يكون التصويت لأعضاء مجلس الشيوخ الاتحادي على أساس اللغة الأم، وليس على أساس وضع المواطنة الداخلي للدولة التأسيسية، رغم أنه تم الإبقاء على هذا الأساس في ممارسة جميع الحقوق السياسية الأخرى على المستوى الاتحادي (في حين تُمارس الحقوق السياسية على مستوى الدولة التأسيسية وعلى المستوى المحلي على أساس محل الإقامة). ولمعادلة التغييرات التي أدخلت على الحكومة الانتقالية لمعالجة دواعي قلق الجانب القبرصي اليوناني، أدرج بند ينص على التناوب على قدم المساواة بين أول رئيس ونائب لرئيس المجلس الرئاسي. وقد تمت معالجة قلق القبارصة الأتراك بشأن علاقتهم مع القبارصة اليونانيين الأكثر عددا وذلك باستخدام عبارات تشير إلى أنه لا يمكن لأي جانب أن يزعم السلطة أو الولاية على الجانب الآخر.

٥٣ - وكان أحد دواعي القلق الرئيسية الأخرى لدى الجانب القبرصي التركي يتصل بالتأمين القانوني للتسوية من الطعن فيها أمام محاكم الاتحاد الأوروبي أو في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وبالنسبة للمحاكم الأوروبية، أبلغني المفوض الأوروبي للتوسيع أنه، تمشيا مع سياسة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى احتضان أي تسوية تتفق مع المبادئ التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي، تلتزم اللجنة الأوروبية بتقديم مشروع قانون لتعديل شروط الانضمام الوارد في الخطة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي قبل ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، واعتماده عندما يكمل الاستفتاءان المنفصلان اللذان يجريان في نفس الوقت بالنجاح قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. كما أبلغني بالتزام اللجنة الأوروبية بالتوصل إلى نتيجة نهائية، دون تأخير، تؤدي إلى تعديل القانون الأولي وتكفل الضمان والتأمين القانونيين لجميع الأطراف المعنية داخل النظام القانوني الأوروبي. وفيما يتعلق بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الخطة التي يلتزم الطرفان بالتفاوض بشأنها تنص بالفعل على أن تطلب جمهورية قبرص المتحدة من المحكمة، وفقا لإجراءاتها، شطب أي دعاوى معروضة عليها حاليا فيما يتعلق بالملوكات المتأثرة. وفصلت الخطة في صيغتها النهائية هذا الأمر، بإدراج مشاريع رسائل تبلغ فيها الحكومة الاتحادية رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس أوروبا بأن التسوية تنشئ آلية محلية لمعالجة الدعاوى المتعلقة بالملوكات المتأثرة؛ ووصولاً إلى هذه الغاية، فإن جمهورية قبرص المتحدة ستكون الطرف الحكومي المسؤول الوحيد فيما يتعلق بهذه الأمور، وأنها ستطلب من

المحكمة شطب أي دعاوى معروضة عليها لإتاحة الفرصة للآلية المحلية لممارسة عملها. ولا يحد ذلك بأي شكل من الأشكال من حقوق الأفراد في اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إذا لم تكن وسائل الجبر المحلية كافية.

٥٤ - أما تغيير طريقة دخول التسوية حيز النفاذ الوارد وصفه أعلاه، فلم يقتصر على التخفيف من دواعي قلق القبارصة اليونانيين فحسب، بل أنه أيضا عالج حرص الأتراك على وجوب عرض الأمر على الجمعية الوطنية العظمى في تركيا بعد أن يقرر القبارصة الأتراك موقفهم من الخطوة.

٥٥ - وكان أحد دواعي قلق القبارصة الأتراك الأخرى يتصل بالأمن، وهو ما أمكن معالجته بالسماح لتركيا واليونان بنشر مستويات رمزية من القوات على النحو المنصوص عليه بالفعل بموجب معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ (أي ٦٥٠ جنديا تركيا و ٩٥٠ جنديا يونانيا) حتى بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك في مقابل تخفيض أعداد القوات بدرجة كبيرة أثناء الفترة الانتقالية. وسيخضع هذا الترتيب لعمليات استعراض منتظمة بغية الوصول إلى انسحاب القوات بالكامل بموافقة الطرفين.

٥٦ - وكان أحد دواعي قلق القبارصة الأتراك الأخرى ينبع من أنه، بموجب الخطوة، سيتعين نقل ربع القبارصة الأتراك تقريبا في الفترة اللاحقة على التسوية نتيجة للتعديلات الإقليمية. وللمساعدة على إنجاز هذه العملية، تم تعزيز نطاق أنشطة مجلس إعادة الإسكان، وتم تمديد فترة التعديلات الإقليمية لستة أشهر؛ وسيكون من حق الدولة القبرصية التركية أن تحتفظ لفترة انتقالية بعدد من أفراد الشرطة أكبر قليلا مما كان عليه الحال في الصيغة السابقة للخطوة.

٥٧ - ومع أنه تم القبول بأن تعمل الحكومة الاتحادية بشكل تام منذ لحظة دخول اتفاق التأسيس حيز النفاذ، أعرب القبارصة الأتراك عن انشغالهم لأنهم قد يحتاجون إلى مزيد من الوقت من الناحية العملية لإجراء التعديلات الاقتصادية والهيكلية اللازمة، ولذلك التمسوا الحصول على فترات انتقالية مُعدّلة، خاصة في ما يتعلق بقضايا المواءمة. ولهذه الغاية، استُحدث قانون اتحادي يتم بموجبه وقف تطبيق بعض القوانين الاتحادية في الدولة القبرصية التركية حيث حُلّت أحكامها محل أحكام المكسب الجماعي (الاتحاد الأوروبي). وفي منحنى مماثل، ضم قانون المصرف المركزي بندا يقضي بإقامة فرع له في الدولة القبرصية التركية (لكن ضمن الهيكل المركزي) يتولى مهام محددة. وسيقوم خبراء من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في غايته ومهامه بعد مرور ستة أشهر، ولا يمكن تمديد ذلك أكثر من سنة إلا بموجب اتفاق.

أحكام الخطة التي ظلت دون تغيير

٥٨ - لم يتغير من الناحية المادية عدد من أحكام الخطة. ولن أخوض في تبيانها كلها، لكنني سأذكر عددا قليلا منها كان موضع نقاش خاص.

٥٩ - لم تتغير الخريطة. ووفقا لهذه الخريطة، يمكن لغالبية من القبارصة اليونانيين المهجرين العودة إلى ديارهم تحت الإدارة القبرصية اليونانية، وسيقتضي الأمر إعادة توطين حوالي ربع القبارصة الأتراك. وأعرب الجانب القبرصي التركي عن رغبته في إقامة خط أكثر استقامة يحد بين الدولتين المؤسستين، لكنه لم يتقدم قط باقتراح في هذا الشأن. (ناقشوا هم والأتراك فعلا بعض الأفكار الإقليمية بصورة غير رسمية مع الأمم المتحدة). وقرروا في آخر الأمر في برغينشتوك إنه مع أنهم لا يحبذون الخريطة الواردة في الخطة، فسيمتنعون عن اقتراح بديل عنها. وأوضح الجانب القبرصي اليوناني طوال الوقت أنه لن يعيد فتح القضية الإقليمية لو لم يقيم الجانب الآخر بذلك. (لم يناقش القبارصة اليونانيون أفكارهم بشأن القضية الإقليمية، ولو بصورة غير رسمية، مع الأمم المتحدة) وفي آخر الأمر، حاد الجانب القبرصي اليوناني عن موقفه هذا يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ حينما أعرب لأول مرة عن اهتمامه بأجزاء ملموسة من الإقليم، لكنه اقترح مبادلتها بشيء سبق أن أدرج كجزء من اقتراحي الرامي إلى مد جسور التفاهم بين الطرفين.

٦٠ - ولم يتغير عدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الجنسية بموجب الخطة. ودار الجدل حول القائمة المقترحة والتي تضم عددا لا يزيد عن ٤٥ ٠٠٠ شخص لكل جانب، وهو بند تمت بلورته بعناية خلال الجهود السابقة المبينة في تقرير المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/398، الفقرة ١٠٦). واقترح الجانب القبرصي اليوناني تقليص هذا العدد، بينما اقترح الجانب القبرصي اليوناني زيادته. والجدير بالذكر أنه بيد أن الجانب القبرصي اليوناني جادل في هذا الرقم خلال المحادثات، ادعى السيد بابادوبولوس وجود ١١٩ ٠٠٠ "مستوطن" في قبرص. (ويتطابق هذا الادعاء مع الموقف الذي أعرب عنه القبارصة اليونانيون في محادثات عام ٢٠٠٢، ومفاده أنه كان ١١٥ ٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص موجودين في قبرص، وأنه بإمكان الجانب القبرصي اليوناني تقديم قائمة بأسمائهم ومكان ولادتهم في تركيا). وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لن يحصل ما يناهز نصف عدد "المستوطنين" على الجنسية أو حق الإقامة وسيكون عليهم، وفقا للقانون الاتحادي، مغادرة قبرص، بالرغم مما ادعاه زعيم القبارصة اليونانيين في خطابه يوم ٧ نيسان/أبريل حيث قال إنه بإمكان جميع "المستوطنين" تقريبا المكوث في قبرص.

٦١ - وإلى جانب إضافة الإشارة إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في المعاهدة المنشئة، لم تتغير أحكام الخطة المتعلقة بمعاهدة الضمانات. ولم يقترح الجانب القبرصي اليوناني إدخال أي تعديلات على المعاهدة حين مناقشة القضايا الأمنية في قبرص، مع أن اليونان فعلت ذلك في محادثاتها الأمنية مع تركيا، واقترح الجانب القبرصي اليوناني ذلك في آخر الأمر في ورقة خلال محادثات برغينشتوك. واعترض الجانب القبرصي التركي وتركيا على إجراء أي تعديل وأشارا إلى أنه تم التوصل إلى تفاهم بشأن هذه القضايا في عام ٢٠٠٢ (كما يرد في الفقرة ١٢٠ من تقرير المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي قدمته إلى مجلس الأمن). وبالنظر إلى هذا، لم أعدّل هذه الناحية من الخطة لأنه لم يحصل اتفاق على تغييره. وتماشى الأحكام بصورة تامة مع الموقف الذي أعرب عنه الجانب القبرصي اليوناني منذ مدة طويلة (موقف لا يتفق معه الجانب القبرصي التركي وتركيا) ومفاده أن المعاهدة لا تعطي الحق لأي جانب في التدخل العسكري. وعلى أي حال، ستتطبق هذه الأحكام في سياق مختلف تماما عن الستينات والسبعينات، أي العضوية الكاملة لجمهورية قبرص المتحدة في الاتحاد الأوروبي.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الطرفان بعدد من النقاط التي لم تُدرج في الخطة النهائية لأنها كانت تتجاوز معالمها، على أن أكبر عدد منها تقدم به الجانب القبرصي التركي. ومن بين الأمثلة على ذلك اقتراح تقدم به القبارصة الأتراك لإنشاء أغليبتين منفصلتين في مجلس الشيوخ في بعض المسائل - وهو اقتراح مناقض لأحد معالم الخطة الذي يقضي باستحالة إسناد حق النقض أو اشتراط وجود أغليبتين منفصلتين. والمثال الآخر هو اقتراح للقبارصة اليونانيين بفرض قيود صارمة على من يجوز لهم التصويت أثناء الاستفتاء في الشمال، وهو أمر يقتصر على الأشخاص الذين كانوا من أفراد الطائفتين في عام ١٩٦٣، كما نص على ذلك دستور عام ١٩٦٠، وأنسألهم - وهو اقتراح، بغض النظر عن استحالة تطبيقه، سيقضي من الجانب القبرصي التركي قبول تأويل الجانب القبرصي اليوناني للوضع القانوني السائد قبل نشوء الوضع الجديد، وهو ما يتنافى ومفهوم الخطة بأنه لن يطالب أي من الطرفين بذلك.

التطورات الحاصلة من شهر نيسان/أبريل حتى الاستفتاءين في ٢٤ نيسان/أبريل

٦٣ - بعد محادثات برغينشتوك، وكما جاء في المرفق الثاني، واصل عدد من اللجان الفنية عمله وانتهى منه. وكنت مسرورا لأنني تلقيت من الجانبين قائمتين بأسماء أشخاص يقل عددهم عن ٤٥ ٠٠٠ يودون الحصول على الجنسية عند بدء نفاذ اتفاق التأسيس. كما

تلقيت التأكيد الذي التمسته من حكومات اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بأنها اتفقت على طرح الخطة للاستفتاء، وبأنه بعد الموافقة عليها وإتمام إجراءات التعديل الداخلية فيها، ستوقع على مسائل المعاهدة المتعلقة بالوضع الجديد لتدخل حيز النفاذ بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. (وقد شاب رسالة تركيا الأولية بعض الغموض في هذا الصدد، وقمت بمعالجة الأمر على الفور وتلقيت إيضاحات خطية مرضية في هذا الشأن).

٦٤ - وفي غضون ذلك، بدأ قادة الجانبين بعد عودتهم من برغشتوك في توضيح موقفهم بشأن استفتاء ٢٤ نيسان/أبريل. ففي الجانب القبرصي التركي، أبدى السيد طلعت تأييده القوي للتصويت بـ "نعم"، بيد أن السيد رؤوف دنكطاش اعترض على ذلك، واتخذ السيد سردار دنكطاش، بعد بعض التشاور، موقفا محايدا. وأعرب إردوغان رئيس وزراء تركيا عن تأييده الشديد للتصويت بـ "نعم"، على غرار ما فعله غل وزير خارجية تركيا. وسعى السادة إردوغان وغل وطلعت جميعهم، من خلال التصريحات والمقابلات، وكذا من خلال الزيارة التي قام بها السيد طلعت إلى الجنوب، إلى إبلاغ الجمهور القبرصي اليوناني عزم القبارصة الأتراك وتركيا على التقيد بالتزامتهما بموجب الخطة وتنفيذ تسوية بهذا الشأن تنفيذا تاما.

٦٥ - وفي جانب القبارصة اليونانيين، كانت الحالة أكثر تعقيدا، بحيث تستدعي وصفا مستفيضا أكثر. فقد دعا السيد بابادوبولوس الشعب، في خطاب له أذيع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى رفض الخطة بالتصويت ضدها "بكثافة". وشكك الخطاب، في جملة أمور، في الحكمة من "التخلي عن دولتنا المعترف بها دوليا في الوقت ذاته الذي تعزز فيه وزنها السياسي، بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي". وقد أثار هذا التقييم استغرابي، بالنظر إلى ما كان قد صرح به لي السيد بابادوبولوس في بروكسل في كانون الثاني/يناير. كما فوجئت بطريقة تفسيره للخطة، ذلك أنها وضعت على نحو يتيح لكل جانب الاحتفاظ بموقفه من كيفية نشوء الوضع الجديد (انظر S/2003/398، الفقرتان ٦٦ و ٦٧).

٦٦ - كما خالجي شعور بالقلق، بالنظر إلى ما كان قد صرح به أمامي في لاهاي في آذار/مارس ٢٠٠٣، مما بدا في خطاب الزعيم القبرصي اليوناني من دعوة إلى إعادة النظر في جوانب أساسية عديدة من الخطة، حتى وهو يعترف بالتحسينات التي أدخلت على صيغتها النهائية. وأنا لا أعتقد أن الخطاب عكس بدقة مضامين الخطة فيما يتعلق بطائفة من القضايا. كما أني لا أقبل الحجة التي ساقها الخطاب، والتي أعيدت فيما بعد، والتي تفيد أنه تمت الاستجابة إلى الشواغل التي عبرت عنها تركيا، فيما تجوهر إلى حد كبير ما عبر عنه القبارصة اليونانيون من شواغل، لما وضعت الصيغة النهائية للخطة (انظر في هذا الشأن

الفقرات ٤٤-٦٢ أعلاه). وكان من الممكن الاستجابة إلى شواغل أخرى من شواغل الجانب القبرصي اليوناني لو كان قد أظهر ميلا أكبر إلى الأخذ والرد خلال مفاوضات بورغنستوك وقبل ذلك، وإلى تحديد أهدافه ذات الأولوية.

٦٧ - وكان على الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية، التي تشترك جميعها في عضوية المجلس الوطني، أن تحدد مواقفها على ضوء الخطاب الذي ألقاه السيد بابادوبولوس. ولم يشرع في حملة التصويت "بنعم"، ولم تنظم حتى الأيام العشرة الأخيرة التي سبقت الاستفتاء، بسبب انتظارها النتائج النهائية للمفاوضات.

٦٨ - وبالإضافة إلى الدعم الذي حظيت به الخطة من لدن الحكومة اليونانية، فقد حظيت بدعم لا لبس فيه من لدن سلفي السيد بابادوبولوس في زعامة القبارصة اليونانيين، وهما السيدان كليريدس وفاسيليو، ومن لدن زعيم ثاني أكبر حزب سياسي، السيد أناستاسييدس من حزب التجمع الديمقراطي. غير أنه عقب الدعوة إلى تأجيل الاستفتاء التي وجهها شريك السيد بابادوبولوس في الائتلاف الحكومي، وهو الحزب التقدمي للعمال، الذي يعد أكبر حزب سياسي في قبرص، والذي كان يشكل عاملا تقليديا للمصالحة وإعادة التوحيد، دعا بشكل "معتدل" إلى التصويت ضد الخطة، ما لم تقدم ضمانات إضافية بشأن الأمن والتنفيذ.

٦٩ - إن مجلس الأمن لعلى وعي بالجهود المبذولة لتقديم تلك الضمانات التي سبق على أي حال أن نص عليها التذييل هاء من الخطة. وإني ممتن للمجلس لما قدمه من دعم موضوعي قوي عقب تقديم تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/302). وفي حين أشار الحزب التقدمي للعمال إلى ضرورة تقديم ضمانات تفوق تلك الواردة في الخطة، لم يرغب زعيم القبارصة اليونانيين، بأي حال من الأحوال، في أن يتخذ مجلس الأمن قرارات قبل إجراء الاستفتاء، وإن كانت بشأن المسائل الأمنية.

٧٠ - وقد أشار كلا الطرفين خلال المفاوضات إلى اعتزامهما السعي إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي في تنفيذ عملية التسوية، ولا سيما جانب القبارصة الأتراك الذي يعد أضعف نسبيا من الناحية الاقتصادية، والذي عبر عن قلقه بشأن قدرته على الاضطلاع بجميع التدابير اللازمة دون مساعدة من هذا القبيل. وقد عقدت المفوضية الأوروبية اجتماعا تحضيريا رفيع المستوى في بروكسل في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بغرض مناقشة الاحتياجات المالية التي تنطوي عليها عملية للتسوية، وضمان توفير الدعم الأولي اللازم، والإعداد لتنظيم مؤتمر أكبر حجما يفرد للتعهد بالتبرعات في وقت لاحق من السنة. وقد أجمع المشاركون الدوليون في المؤتمر على دعمهم للخطة باعتبارها خيارا متوازنا وقابلا للبقاء لتسوية قضية

قبرص، وعبروا بقوة عن إرادتهم توفير دعم ملموس لعملية التنفيذ إذا صوت القبارصة لفائدتها خلال الاستفتاءين. وكانت التعهدات بالتبرع - وإن لم يكرس المؤتمر للتعهد بالتبرعات - كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية التي حددتها المفوضية لسنة ٢٠٠٤. وكان السيد طلعت قد شارك في المؤتمر بصفته ممثلاً لجانب القبارصة الأتراك. ومثل جانب القبارصة اليونانيين الأمين الدائم لمكتب التخطيط.

٧١ - وتكفلت الأمم المتحدة بإتاحة الخطة والمعلومات عنها للجميع من خلال موقعها باللغتين اليونانية والتركية منذ أوائل ٢٠٠٣. كما قدمت معلومات ومواد وإحاطات لجماعات من المجتمع المدني بناء على طلبها. غير أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم شروح وتوضيحات للعموم بشأن الخطة قد أعاقها نوعاً ما الجو الإعلامي السائد في الجزيرة. فقبل مفاوضات بورغنستوك، كان من المتعذر العثور على محطة تلفزة تنتمي لجانب القبارصة اليونانيين مستعدة للعمل مع محطة تلفزة للقبارصة الأتراك من أجل إنتاج برنامج يشارك فيه أفراد من الطائفتين بأسئلة بشأن الخطة موجهة عبر الهاتف إلى خبراء من الأمم المتحدة. كما أن مستشاري الخاص منع، بعد مفاوضات بورغنستوك، من الظهور على التلفزة الوطنية. وأثار ممثلي الخاص هذه المسألة مع الزعيم القبرصي اليوناني، فضلاً عن عدد من الشواغل الأخرى المتعلقة ببعض جوانب الحملة. وقمت بنفسي بتسجيل كلمة موجهة إلى الشعب القبرصي، أبرزت فيها الطابع الفريد للفرصة المتاحة، وأكدت فيها له من جديد التزام الأمم المتحدة بضمان التنفيذ الكامل للخطة. وقد حظي هذا الخطاب على الأقل بتغطية واسعة في كلا الجانبين.

٧٢ - وأسفرت نتائج الاستفتاء في جانب القبارصة اليونانيين عن رفض الخطة بنسبة ٧٥,٨ في المائة، وعن تأييدها بنسبة ٢٤,٢ في المائة من المصوتين. وفي جانب القبارصة الأتراك، وافق ٦٤,٩ في المائة على الخطة ورفضها ٣٥,١ في المائة من المصوتين. ولو أنهما حظيت بالموافقة في الجانبين، لكان سيتعين على البرلمان الوطنية الثلاث - برلمانات اليونان، وتركيا، فضلاً عن المملكة المتحدة - الإذن بتوقيع حكوماتها على دخول المعاهدة حيز النفاذ بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد أصدرت بيانا عقب عملية التصويت يرد في المرفق الثالث.

ملاحظات

إهدار فرصة أخرى

٧٣ - لقد تعثرت الآن خطتي التي كانت قد أوقفت لمدة سنة بسبب غياب الإرادة السياسية، بعد اتخاذ الناحيين القبارصة اليونانيين قرارهم في هذا الشأن. ويعد المصير الذي لقيته الخطة تعبيراً واضحاً عن صعوبة إيجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها.

٧٤ - وعلى مدى الجهود المبذولة خلال أربعة أعوام ونصف، ورغم جميع الحوافز الرامية إلى إيجاد تسوية، وبغض النظر عن مدى وفرة الوقت المكرس للتفاوض أو الافتقار إليه، وجد الطرفان صعوبة في الاتفاق على نقط أساسية، رغم وعيهما التام بطبيعة الحلول التوفيقية التي كان يتعين بلوغها. وكثيراً ما ترك الطرفان للأمم المتحدة الإتيان بما يتيح تحريك العملية إلى الأمام.

٧٥ - إن إيجاد حل لهذه القضية يتطلب بوضوح ما هو أكثر من خطة سلام شاملة ومتوازنة بشكل دقيق. كما يتطلب قيادة سياسية جريئة ومصممة في كلا جانبي الجزيرة، فضلاً عن الجانبين اليوناني والتركي، تكون بجميع عناصرها وفي نفس الوقت مستعدة للتفاوض بعزيمة، وإقناع شعبها بضرورة اعتماد حل توفيق.

٧٦ - ومن المؤسف أنه لم يتأت للطرفين نفسيهما الاتفاق على مزيد من الأمور، وأن بعض المشاركين في المفاوضات قاموا بجهود ضئيلة من أجل تهيئة الشعب لتقبل حل توفيق. وقد أشرت في تقريرتي هذا إلى عدد من القضايا التي أعتقد أن سبل التفاوض بشأنها بصراحة وعلى نحو بناء لم تستنفد على الوجه الأكمل، وكذلك إلى القلق الذي أشعر به إزاء الأسلوب الذي قدمت به الخطة إلى العموم، ولا سيما في جانب من الجانبين. وأود أن أسجل، مع ذلك، تقديري للجهود التي قام بها السيد طلعت، سواء خلال العملية أو خلال مرحلة ما قبل الاستفتاء.

٧٧ - لقد كنت دائماً أعول على الدعم اليوناني للجهود التي بذلتها. ومن الأمور التي تحسب لهذا البلد ولقاداته أن مسألة قبرص لم تصبح محل مناورات سياسية بين الأحزاب خلال الانتخابات العامة التي أجريت في أوائل آذار/مارس. وفي بورغنستوك، اعتبرت الحكومة اليونانية الجديدة التي لم تكن قد مرت سوى أسابيع قليلة على تنصيبها نفسها بمثابة جهة تسدي المشورة أكثر منها جهة معنية. كما امتنعت اليونان امتناعاً تاماً عن اتخاذ مواقف كانت قد تبدو بمثابة تدخل في النقاش الداخلي الدائر في قبرص. وقبل إجراء الاستفتاءين بعشرة أيام، عبر الوزير الأول كارامانليس، عقب اجتماع عقده الرئيس اليوناني مع الزعماء

السياسيين، عن رأيه بأن منافع الخطة تفوق بكثير الصعوبات التي تنطوي عليها، وبأنه يمكن تذليل العقبات مع انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

٧٨ - إن تغيير السياسة التي اضطلعت بها الحكومة التركية، والتي أتاحت لهذه الجهود الجديدة بأن تأتي أكلها، ليعكس النضج السياسي لذلك البلد ولقاداته. فبفضل الالتزامات التي تعهد بها إليّ الوزير الأول إردوغان في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عندما التقينا في دافوس، وبفضل التصميم الذي تحلت به تركيا طوال اجتماعات شباط/فبراير في نيويورك، والمحادثات في قبرص، والتتويج الذي مثلته مفاوضات بورغنستوك، شهدت الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية دفعة يتعذر على المرء تقديرها. غير أن روح القيادة هذه تأخر ظهورها إلى الوجود، بحيث تعين انتظار توطيد أركان الحكومة في تركيا، وإعادة تنسيق صفوف القوات السياسية القبرصية التركية، مما لم يترك، مع الأسف، سوى وقت قصير للتفاوض وإجراء الحملات. ومع ذلك، وفيّ الوزير الأول إردوغان بالتعهد الذي قطعه أمامي باستباق الجهود الرامية إلى إيجاد حل. وأنا أقدر الدعم القوي الذي قدمته الحكومة التركية برمتها للجهود التي بذلتها.

٧٩ - لقد مثل أفق انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وتهيئ السبيل أمام تركيا نحو تحقيق هذا الهدف سياقاً من الحوافز المتوازنة. إلا أن قيادة القبارصة الأتراك وتركيا لم تغتنم هذه الفرصة لما كانت سانحة. فلما عبرت عن إرادتها وقدرتها السعي إلى حل توافقي، كانت الحوافز لقبول الحل التوافقي في جانب القبارصة اليونانيين قد ضعفت إلى حد كبير، وكانت قيادتهم تتبع سياسة أقل مرونة، ولم يبق هناك متسع من الوقت.

٨٠ - وفي حين ثبت أن بلوغ تسوية شاملة أمر بعيد المنال، تحققت الكثير من الإنجازات خلال الأعوام الأربعة والنصف الأخيرة. إذ أن العقبات التي حالت إلى حد الآن دون تخطي المبادرات القبرصية عتبة العموميات قد تم التغلب عليها. ونتج عن ذلك اقتراح تسوية شاملة ومتوازنة بعناية، وجاهزة للتنفيذ. ورغم أن الخطة صارت، إثر عملية الاستفتاء، لاجية من الناحية القانونية، إلا أن قبولها من لدن الناحيين القبارصة الأتراك يدل على أن الشكل الذي ستتخذه أي تسوية نهائية لتوحيد قبرص يبدو على أنه قد تحدد. فالخطة تظل الأساس الوحيد الممكن التطلع إليه والذي يتعين على القبارصة الاعتماد عليه من أجل تحقيق التسوية.

٨١ - لقد نشأت حركية جديدة على مستوى تفاعل الأطراف المعنية. إذ شاهدنا المئات من الموظفين العموميين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك يعملون معاً في إطار من التعاون. ودخل قادة الأحزاب السياسية من الجانبين في حوار منتظم. كما أنه بإمكان أفراد الشعبين أنفسهم الالتقاء وزيارة بعضهم بعضاً، وبذل جهود مشتركة عبر حدود كانت منيعة

في ما مضى. وتطورت علاقات الثقة والصداقة بين اليونان وتركيا، إلى درجة أن النكسة الكبرى التي شهدتها قبرص لم تترتب عليها نكسة كبرى في العلاقات بينهما. ويجب الحفاظ على هذه الإنجازات القيمة حتى تشكل أساسا تضاف إليه إنجازات أخرى، وإن لم تكن تشكل بديلا لعملية التسوية.

التصويت في الجانب القبرصي اليوناني وآثاره

٨٢ - يدل هذا التقرير في اعتقادي على أن الخطة شملت تحسينات واضحة بالنسبة للجانبين معا مقارنة مع الخطة التي حظيت بالدعم القوي لمجلس الأمن منذ ١٣ شهرا مضت فقط، والتي قبلها كلا الجانبين أساسا للتفاوض المؤدي إلى الاستفتاء. ومثلت الخطة تنويعا لجهود استغرقت ٥٤ شهرا، بذلت بدعم قوي ومساندة عملية من المجلس. وهي تتوافق ورؤية التسوية التي طالما عبر عنها المجلس، والتي تقوم نفسها على الاتفاقات التي أبرمت بين رئيس الأساقفة ماكاريوس ورؤوف دنكتاش في ١٩٧٧، وبين السيد كبريانو والسيد دنكتاش في ١٩٧٩. واعتبرت المفوضية الأوروبية الخطة خطة قابلة للتطبيق تتيح لقبرص إمكانية أن تتحدث بصوت واحد، وأن تمثل على النحو الملائم في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. واعتبرتها كذلك المفوضية الأوروبية، بل وصندوق النقد الدولي كذلك، خطة عملية وسليمة من الناحية المالية.

٨٣ - ويعد رفض الناخبين القبارصة اليونانيين لهذه الخطة نكسة كبرى. إذ أن ما تم رفضه كان يشكل الحل في حد ذاته وليس مجرد تصميم. ذلك أنه أهدرت فرصة سانحة ليستفيد منها القبارصة اليونانيون من أجل تحقيق أهداف ما فتئ يجري السعي إليها منذ عقود، بما فيها إعادة توحيد قبرص، وعودة رقعة كبيرة من الأراضي، وعودة معظم المشردين إلى بيوتهم (ومن فيهم ما يقرب من ١٢٠.٠٠٠ من الأفراد تحت إدارة القبارصة اليونانيين)، وانسحاب جميع القوات التي لا تسمح المعاهدات الدولية بوجودها، ووقف المزيد من الهجرة التركية، وعودة عدد من "المستوطنين" إلى تركيا (إن كانت الأرقام القبرصية اليونانية صحيحة). والنتيجة هو بقاء الوضع الراهن على حاله، وهو الوضع الذي يعتبره مجلس الأمن وضعاً غير مقبول.

٨٤ - إن القبارصة اليونانيين يتوقعون عن حق أن يحترم المجتمع الدولي قرارهم. وربما كان الناخبون، لأسباب عديدة، غير مهئين على النحو المناسب لاتخاذ القرار الذي تعين عليهم اتخاذه - بسبب ضيق الوقت، أو الافتقار للمعلومات الموضوعية، أو الاختلال بين الحملة المضادة للخطة والحملة الموالية لها، أو الاعتقاد أن هناك فرصة جديدة قريبة المنال، أو بسبب هذه العوامل مجتمعة. فإن كان ذلك صحيحا، هناك دائما إمكانية حدوث أمر ما يفتح السبيل من جديد، بعد مرور فترة من التأمل، أمام الخطة وينقذ التسوية من الوضع القائم

حاليا. وفي هذا السياق، تبدو التخوفات المتعلقة بالجوانب الأمنية وبتنفيذ الخطة بارزة لدى القبارصة اليونانيين، وذلك، إلى حد كبير، نتيجة لعدم الثقة بالنوايا التركية المتحذر تاريخيا. فمن غير إعادة النظر في أحكام الخطة التي وافق عليها الناحيون القبارصة الأتراك، أعتقد أن مجلس الأمن سيكون قد أحسن عملا لو ظل مستعدا للتصدي لمثل هذه التخوفات، شريطة أن يصوغها الجانب القبرصي اليوناني بوضوح وبشكل حاسم.

٨٥ - غير أن ضخامة عدد المصوتين بـ "لا" يطرح المزيد من التساؤلات الجوهرية. فالاستفتاء كان المرة الأولى التي طلب فيها إلى عموم القبارصة اليونانيين التصويت من أجل إيجاد حل لمشكل قبرص يقوم على أساس اتحادي بين طائفتين ومنطقتين. ولا يعني اعتماد هذا الحل مجرد وجود دولتين مكونتين للاتحاد، بل أيضا المساواة السياسية بينهما وتقاسم السلطة. غير أن الحالة الراهنة تختلف عن الحالة التي كانت سائدة في عقد السبعينات، حينما اتفق زعماء الطائفتين على السعي إلى إيجاد مثل هذا الحل. ويبدو التفاوت الحاصل بين الركود الاقتصادي في الشمال والرخاء الذي يعم الجنوب جليا للعيان وملموسا. ولا يذكر جيل أو أكثر من القبارصة أنهم عاشوا في ظل جزيرة موحدة. وتمكن معظم من جردوا من ممتلكاتهم في الجنوب، بالكاد وروح المبادرة، من أن يحققوا، بعد عناء، الرخاء في أوضاعهم المعيشية، شأنهم في ذلك شأن العديد من الأشخاص الذين لا ينحدرون في الأصل من الشمال. وبينما يشددون على رغبتهم في إعادة التوحيد، لا يرى العديد منهم في التسوية سوى النفع الضئيل، والكثير من العناء والمخاطر.

٨٦ - وقد يرغب القبارصة اليونانيون في أن يتأملوا في هذه القضايا خلال الفترة المقبلة، حينما لا تلوح في الأفق سوى إمكانات ضئيلة لبذل أي جهود أخرى من أجل السلام. وقد يتعين على المجتمع المدني، وليس فقط الأحزاب السياسية، أن يضطلع بدور في عملية التأمل تلك. ولا شك أن الاتحاد الأوروبي سيشارك في هذه العملية. فإذا كان القبارصة اليونانيون على استعداد لتقاسم السلطة والرخاء مع القبارصة الأتراك في إطار نظام اتحادي يقوم على المساواة السياسية، فإنه يتعين عليهم أن يبرهنوا على ذلك لا بالقول فحسب بل بالفعل.

التصويت في الجانب القبرصي التركي وآثاره

٨٧ - إنني أرحب بالقرار الذي اتخذته القبارصة الأتراك على نحو بَيِّن ومقنع بتأييد إعادة توحيد قبرص في إطار نظام اتحادي بين طائفتين ومنطقتين. وقد اتخذوا هذا القرار رغم الألم والتمزق الذي كانت ستؤدي إليه إعادة توطين حوالي ثلث القبارصة الأتراك بموجب الخطة، نتيجة للترتيبات المتعلقة بالأراضي والأحكام الخاصة بالملكية. ويبدو جليا أن منافع العضوية

في الاتحاد الأوروبي شكلت عاملا مهما في هذا الصدد. وباختيار القبارصة الأتراك للتسوية، فإنهم أحدثوا قطيعة مع سياسات اتبعت لعقود عديدة كانت تسعى إلى الاعتراف "بالدولة" التي أزمعوا إنشاءها في عام ١٩٨٣.

٨٨ - ورغم أن القبارصة الأتراك قد يشعرون بأنهم ردوا على أعقابهم على إثر تصويت ٢٤ نيسان/أبريل، فإن أفضل السبل المتاحة أمامهم يتمثل في عدم التنكر لإعادة التوحيد، بل مضاعفة عزمهم على تحقيقها. ويحسن بهم وبتركيا اغتنام جميع الفرص من أجل مد يدهم نحو القبارصة اليونانيين، والقيام بكل ما في وسعهم من أجل تشجيع المصالحة. وإنه لما يبعث على التشجيع أن السيد طلعت والحكومة التركية عبرا بوضوح عن احترامهما لرغبة القبارصة الأتراك في المصالحة وإعادة التوحيد، وعن نية الاسترشاد بذلك في سياستهما مستقبلا.

٨٩ - وتستدعي وضعية القبارصة الأتراك، على إثر عملية التصويت، توجيه انتباه المجتمع الدولي برمته لها، بما في ذلك مجلس الأمن. فقد ظلت القيادة القبرصية التركية على امتداد السنين تندد بالقيود والعراقيل التي تواجهها وتعتبرها بمثابة "عمليات حظر". وهي تشير إلى التباين في نتائج الاستفتاءين باعتباره دليلا على أن القيادة القبرصية اليونانية ليست لسان حال القبارصة الأتراك. وكان الجانب القبرصي اليوناني ينكر على الدوام وجود "عمليات حظر"، مؤكدا أن لب المشكلة يتمثل في رفض القبارصة الأتراك قبول مشروعية جمهورية قبرص. وكان مجلس الأمن، عقب إعلان قيام "الجمهورية التركية لشمال قبرص" في ١٩٨٣، قد اعتبر بموجب قراره ٥٤١ (١٩٨٣) الإعلان باطلا من الناحية القانونية، ودعا جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص. وأعاد المجلس تأكيد هذه الدعوة، بموجب قراره ٥٥٠ (١٩٨٤)، ودعا جميع الدول إلى عدم تيسير قيام الكيان المنفصل أو تقديم المساعدة إليه بأي شكل من الأشكال.

٩٠ - ويعد الاعتراف بالانفصال أو المساعدة عليه منافيا بشكل جلي لقرارات مجلس الأمن، ومخالفا للهدف المبتغى برمته. بل إن اتخاذ مثل هذه التدابير من شأنه عدم احترام إرادة القبارصة الأتراك الذين صوتوا لصالح إعادة التوحيد. غير أن هذا التصويت قد نفى أي مبرر كان للضغط عليهم وعزلهم. وكان رد الفعل الأول الذي عبر عنه الاتحاد الأوروبي بشأن هذه الحالة الجديدة اتخاذ خطوة أولى بالترحيب بها. وآمل أن تتبع تلك الخطوة خطوات أخرى. وقد أحطت علما بما عبر عنه القبارصة اليونانيون من عزم جمهورية قبرص، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، أن تشمل القبارصة الأتراك بالمنافع التي ستجنيها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالقدر "الممكن والمسموح به".

سبيل المستقبل

٩١ - أما فيما يتعلق بمستقبل بعثة مساعي الحميدة، فقد أدت نتيجة الاستفتاءين إلى طريق مسدود. فقد صرح السيد بابادوبولوس أنه غير مستعد لإعادة طرح الخطة على الاستفتاء ما لم تدخل عليها تغييرات لم يحدد فحواها. فيما تتحدث جهات أخرى في جانب القبارصة اليونانيين عن تنظيم استفتاء ثان، وتسعى إلى أن تقدم ضمانات إضافية غير محددة على مستوى الأمن والتنفيذ. ويعارض جانب القبارصة الأتراك من جهته إعادة فتح باب المفاوضات على الخطة المطروحة على الاستفتاء لكونه سبق أن وافق عليها. ولم يتقدم أي من الطرفين - على حد علمي - بأي اقتراح للأمم المتحدة أو لغيرها من الهيئات للخروج من هذا المأزق. ولا أرى وجود أي أساس يمكن أن أستند إليه لاستئناف مساعي الحميدة ما دام هذا الوضع عالقاً.

٩٢ - وفي هذه الأثناء، وغداة التصويت الفصل الذي أجري في ٢٤ نيسان/أبريل، أعتقد أن الوقت مناسب لإعادة تقييم أساسي لكامل الأنشطة السلمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قبرص. وينبغي أن تشمل إعادة التقييم تلك الجهود الرامية لإحلال السلام في قبرص التي استغرقت أربعة عقود، وأن تنظر في أفضل السبل لمعالجة المشكلة في المستقبل. كما ينبغي أن تضع في اعتبارها أن الهدف الضمني المركزي لجميع عمليات حفظ السلام هو تأمين بيئة تؤدي إلى حل الصراع. وكما أشرت في تقريرتي الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2004/427)، أعتزم، تبعاً لذلك، استعراض ولاية القوة، ومستويات القوات، ومفهوم العمليات، في ضوء التطورات في الميدان، ومواقف الأطراف، وأي آراء قد يبديها مجلس الأمن، على أن يكتمل الاستعراض في غضون ثلاثة أشهر.

٩٣ - لقد سبق لي أن أشرت إلى الأمل الذي يحدوني في أن يتأمل جانب القبارصة اليونانيين في نتائج هذه العملية خلال الأشهر القادمة. وأعتقد أنه ينبغي، في أثناء ذلك، لأعضاء مجلس الأمن تشجيع القبارصة الأتراك وتركيا على مواصلة الوفاء بالتزامهما بهدف إعادة التوحيد. وفي هذا الصدد، وسعياً لتحقيق هذا الهدف، وليس بغرض منح الاعتراف للمساعدة على الانفصال، أمل أن يكون بوسعهم أن يضربوا مثلاً قوياً لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتباراً بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

الخاتمة

٩٤ - أود أن أشكر مجلس الأمن عن دعمه القوي للجهود التي بذلتها؛ والدول الأعضاء الكثيرة التي وفرت المساعدة الدبلوماسية، والموارد المادية، والخبرة التقنية أو الدعم الخاص بالمؤتمرات؛ والاتحاد الأوروبي، بما فيه المفوضية الأوروبية، للمساعدة والدعم المثاليين حقاً الذين قدمتهما في إطار ما اعتبر نموذجاً للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ والعديد من المنظمات الدولية، بما فيها تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي شمرت عن ساعدها وشاركت في الجهود الجماعية التي بذلت.

٩٥ - وليس بوسعي أن أختتم هذا التقرير دون أن أعبر عن خالص شكري لمستشاري الخاص، السيد ألفارو دي سوتو، وأعضاء فريقه، للتفاني الكبير الذي أبانوا عنه في الاضطلاع بمهمة صعبة. وقد أتاحت جهود صنع السلام التي بذلوها بعناية وإبداع أفضل الفرص التي أتاحت للقبارصة إلى حد الآن من أجل إعادة توحيد بلدهم.

٩٦ - وأنا أعلم أن تعثر هذه الجهود، مرتين في مدة تزيد عن سنة بقليل، أثار حزناً وأحدث ارتباكاً لدى القبارصة، اليونانيون منهم والأتراك على حد سواء، فضلاً عن الكثير من الناس في اليونان وتركيا، وفي الاتحاد الأوروبي، وعلى صعيد المجتمع الدولي ككل. فقد عمل العديد من القبارصة من جميع الانتماءات بشجاعة وتصميم من أجل تحقيق التسوية. وأنا واثق من أنهم سيواصلون تلك الجهود. بل يجب أن يواصلوها فعلاً. فإمكانيات إعادة توحيد بلدهم توجد بالدرجة الأولى رهن أيديهم.

المرفق الأول

بيان أدلى به الأمين العام للصحافة

١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

استأنفت المفاوضات في ١٠ شباط/فبراير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بين الطرفين في قبرص، بحضور،

وبعد ثلاثة أيام من الاجتماعات والمشاورات، يسرني أن أعلن أن الطرفين قد التزما بالتفاوض بحسن نية على أساس خطي لتحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص عن طريق إجراء استفتاءين منفصلين ومتزامنين قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سيسعى الطرفان إلى الاتفاق على التغييرات واستكمال الخطة من جميع جوانبها بحلول ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها، كي تفضي إلى نص نهائي.

وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الاتفاق، سأعقد اجتماعاً مع الجانبين - بمشاركة تركيا واليونان كي يقدموا تعاونهما - في جهد مركز للاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٩ آذار/مارس.

وكملاذ أخير، وفي حالة ظهور عقبة كأداء ومستمرة، دعائي الطرفان إلى استخدام حسن تقديري لوضع الصيغة النهائية للنص الذي سيطرح للاستفتاءين على أساس خطي.

وبالإضافة إلى ذلك، وافق الطرفان على المقترحات الأخرى الواردة في دعوتي المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقررا أيضاً تشكيل لجنة فنية معنية بالجوانب الاقتصادية والمالية للتنفيذ، ترأسها الأمم المتحدة.

وقد أبدت الدول الضامنة التزامها بهذه العملية وبالوفاء بالتزاماتها بموجبها.

وأرحب بهذه الالتزامات وبالضمانات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمساعدة على التوصل إلى تسوية وبعرض المفوضية الأوروبية تقديم المساعدة الفنية. وأتطلع إلى الاستفادة من هذه المساعدة ومساعدة جهات أخرى أثناء المفاوضات.

وستعقد المحادثات من جديد في قبرص في يوم الخميس، ١٩ شباط/فبراير، بعقد اجتماعات مباشرة بين الطرفين في حضور مستشاري الخاص، الفارو دي سوتو. وستعقد اللجنتان الفنيّتان المعنيتان بالقوانين والمعاهدات مرة أخرى في اليوم نفسه.

وأشيد بالروح البناءة والإرادة السياسية التي أبدتها الطرفان، فضلاً عن تركيا واليونان، من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق.

والآن تتحمل جميع الأطراف المعنية مسؤوليات تاريخية عن إحلال سلام عادل ودائم في قبرص. وأنا أعرب عن أمني الطيبة لهم، وأتطلع إلى العمل عن كثب معهم.

المرفق الثاني

عرض لعمل اللجان الفنية

١ - عاودت اللجنتان الفنيّتان المعنيتان بالقوانين والمعاهدات، اللتان اتّفق عليهما في حضور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، العمل في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، لاستئناف العمل من حيث توقف في شباط/فبراير ٢٠٠٣ لمحاولة وضع الإطار القانوني الاتحادي للجمهورية قبرص المتحدة في صيغته النهائية.

٢ - واستعُض في اللجنة الفنية المعنية بالقوانين، عن بعض مشاريع القوانين بنصوص جديدة واقترحت قوانين جديدة إضافية، وذلك بصفة عامة لأغراض الامتثال لأحكام تشريعات الاتحاد الأوروبي. وقبل توقف اللجان عن عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٣، توخت إنجاز نحو ٤٤ من القوانين الأساسية قبل تقديم الخطة للاستفتاءين على أن يتم إنجاز القوانين المتبقية بعد الاستفتاء وفقاً لجدول زمني صارم. وعندما استؤنف العمل، فضل القبارصة الأتراك التقيد بهذا النهج، كما أوضحت في رسالتي المؤرخة ٤ شباط/فبراير. إلا أن القبارصة اليونانيين، الذين أشاروا إلى أن وقف العمل في عام ٢٠٠٣ والوقت القصير المتبقي للقيام بالجهد ليسا بسبب خطأ من جانبهم، أصروا على أنه يتعين إنجاز عدد أكبر بكثير من القوانين لضمان قيام الهياكل الاتحادية بعملها بصفة مستمرة ولتجنب وجود أي ثغرات أو غموض قانوني، ولضمان وفاء قبرص تماماً بالتزاماتها المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وارتفع العدد المقترح الوارد في قائمتهم إلى ١٠٠ قانون.

٣ - ومن خلال الجهود الاستثنائية التي بذلها القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على السواء، وضعت صيغة نهائية مؤقتة لـ ١٣١ قانوناً (تتألف من ٤ قوانين دستورية، و ١٢٤ قانوناً اتحادياً، و ٣ اتفاقات للتعاون، يصل حجمها إلى نحو ٩٠٠٠ صفحة) - مع تبقي عدد قليل من المسائل المعلقة - بحلول ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وشملت القوانين مجالات الإجراءات الدستورية والجنائية والحكومية والتشريعية، والإدارة العامة، وإقامة العدل، والاتحاد الأوروبي والشؤون الخارجية، والشرطة والجنسية، والهجرة واللجوء، والميزانية، والضرائب، وأسواق رأس المال، والمصارف والمالية، والتجارة، والجمارك والرسوم، والأرصاء الجوية، والطيران، والشحن البحري والملاحة البحرية، والموارد الطبيعية، والاتصالات، والملكية الفكرية، والآثار.

٤ - وفي جهد ذي صلة، ركزت إحدى اللجان الفرعية على القضايا المتصلة بتنسيق التشريعات مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في حالة الدولة القبرصية التركية المقبلة.

٥ - واستعرضت لجنة المعاهدات ما يقرب من ٢٠٠٠ من المعاهدات والصكوك التي قدمها الجانبان للنظر في اتفاقها مع التسوية. وبعد سحب بعض المقترحات وتسوية بعض الاعتراضات الأخرى، أدرج ١٣٤ ١ من المعاهدات والصكوك في القائمة النهائية التي ستكون ملزمة لجمهورية قبرص المتحدة بعد قيام الوضع الجديد.

٦ - وفي ٢٩ آذار/مارس في بيرغنستوك، عرضت القوانين وقائمة المعاهدات على الزعيمين، مصحوبة بمقترحات تقرب المواقف التي قدمتها بشأن القضايا السياسية الرئيسية، ومصحوبة بمقترحات الأمم المتحدة لتقريب المواقف لمعالجة العدد القليل نسبياً من المسائل التي لا تزال معلقة. وقدم الطرفان تعليقاتهما في الأيام التالية، حيث أخذتا بعين الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للخطة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٧ - وخلال شهر نيسان/أبريل، استعرضت الأمم المتحدة القوانين وقائمة المعاهدات، بمساعدة من الطرفين، للتأكد من اتساقها وانسجامها داخلياً واتفاقها مع المتن الرئيسي للخطة. وصدق الطرفان رسمياً على صحة النصوص النهائية في حضور مستشاري الخاص بشأن قبرص في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٨ - وفي أوائل عام ٢٠٠٣، نظمت الأمم المتحدة منافستين، بموافقة الزعيمين، من أجل تصميم العلم ووضع النشيد القومي لجمهورية قبرص المتحدة المقترحة، حيث تقدم متنافسون من جميع أرجاء العالم بمشاريع عددها ١٥٠٦ مشاريع للعلم و ١١١ مشروعاً للنشيد الوطني. وراجعت المشاريع المقدمة لجنتان فئتان، ضمت كل واحدة منهما ثلاثة قبارصة يونانيين وثلاثة قبارصة أتراك. وإثر مداولات متأنية دامت عدة أيام، تقدمت كل لجنة بتوصية واحدة قبلتها القيادة السياسية في الجانبين.

٩ - وينص اتفاق ١٣ شباط/فبراير على إنشاء لجنة فنية خامسة، هي اللجنة الفنية المعنية بالجوانب الاقتصادية والمالية للتنفيذ. ولم تقم اللجنة بالنظر في السلامة الاقتصادية لأحكام الخطة والتقدم بتوصيات من أجل إدخال تغييرات أو إضافات عليها وحسب، وإنما قامت أيضاً بوضع مقترحات من أجل التنفيذ يستفاد منها بعد دخول التسوية حيز النفاذ. وتقدمت أربع لجان فرعية بتوصيات بشأن المصرف المركزي؛ وقطاع المالية العامة؛ والشركات والتعاون والتنسيق والمواءمة؛ والممتلكات وتغيير المواقع، حيث ضُمن العديد منها في النسخة النهائية للخطة. ونظرت الأفرقة العاملة أيضاً في مسائل الاندماج، والقطاع المالي غير المصرفي، والتأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والطاقة، والزراعة والموارد الطبيعية، وغير ذلك من مسائل المواءمة. وتعزز العمل كثيراً بمشاركة خبراء معارين من المؤسسات المالية الرئيسية المذكورة آنفاً، ورغم أن هؤلاء الخبراء لاحظوا وجود عدد من

حالات عدم اليقين التي تكتنف العمل، بما في ذلك عدم اليقين إزاء البيانات الأساسية، إلا أنهم تأكدوا من السلامة الاقتصادية والمالية للتسوية وكفالة توفيرها لقاعدة اقتصادية صلبة ويمكن العمل بها من أجل إعادة توحيد قبرص وضمان نمو اقتصادي مستقر لها في المستقبل، لو نفذت على النحو الذي أوصت به اللجنة وتوافر لها الدعم المالي اللازم.

١٠ - وفي منتصف آذار/مارس، وافق القائدان على إنشاء لجنتين فئيتين إضافيتين تتألفان من خبراء في ميدان الإدارة والتنظيم والموارد البشرية، لتحديد الهيكل الأولي للحكومة الاتحادية وملاك موظفيها، وتحديد المكان الذي ستستخدمه مقرا لها فور دخول اتفاق التأسيس حيز النفاذ. وأنتجت اللجنتان الخرائط التنظيمية للحكومة الاتحادية وقوائم الموظفين لمختلف مكاتبها وخدماتها ومؤسساتها ولجانها المستقلة وحددتا المباني المخصصة لإقامتها لفترة مؤقتة على جانبي خط التقسيم. (في نهاية المطاف، ستوحد المباني الاتحادية في المنطقة المحددة بالفعل لذلك الغرض في المخطط العام لنيقوسيا). وبحساب أفراد الشرطة الاتحادية وموظفي دائرة البريد، تكون وظائف الحكومة الاتحادية قد تألفت بصورة أولية من ٦ ١٨١ وظيفة، في إطار السقف الذي أوصت به اللجنة الاقتصادية التي قيمت المعايير اللازمة لوضع ميزانية اتحادية سليمة ماليا. وقدم الجانبان قوائم تتضمن أسماء الموظفين الحكوميين الحاليين المؤهلين للخدمة في الحكومة الاتحادية وفقا للدستور، على أن يجري الانتقاء النهائي بعد أن يفضي الاستفتاءان إلى نتيجة إيجابية. وأوضحت الخطة أنه سيضمن وضع جميع الموظفين الحكوميين وحقوقهم واستحقاقاتهم بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون بالحكومة الاتحادية أو حكومات الدولتين التأسيسيتين.

١١ - ونصت الخطة أيضا على تحديد ثلاثة قضاة دوليين ومسجل للمحكمة العليا. واختير أفراد ذوو مؤهلات رفيعة يجمعون بين الخبرة في القانون الأوروبي والنظم الاتحادية بتساو وثيق مع الطرفين، حيث وافقوا على أن يكونوا على استعداد للعمل فور دخول التسوية حيز النفاذ.

المرفق الثالث

البيان الصادر عن المتحدث باسم الأمين العام بشأن نتيجة الاستفتاءين المنظمين في قبرص

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

يحيط الأمين العام علماً بنتيجة الاستفتاءين المنفصلين والمتزامنين اللذين نظما اليوم في قبرص بشأن خطة التسوية الموضوعية في صيغتها النهائية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وحيث أن اتفاق التأسيس قد حظي بالموافقة في استفتاء القبارصة الأتراك ولم يحظ بها في استفتاء القبارصة اليونان، فإنه لن يدخل حيز النفاذ.

ويحترم الأمين العام نتيجة الاستفتاءين. ويعلم أن قرار التصويت كان قراراً صعباً بالنسبة للعديد من القبارصة. إن الهدف المنشود على مدى السنوات الأربع والنصف الأخيرة هو توحيد شطري الجزيرة وتمكين قبرص موحدة من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا الهدف لم يتحقق. وضاعت فرصة تاريخية فريدة لحل مشكلة قبرص.

ويعتزم الأمين العام إنعام النظر في انعكاسات نتيجة اليوم. وفي انتظار ذلك، ستظل قبرص مقسمة ومسلحة وهي تنضم إلى الاتحاد الأوروبي وستضيع الثمار التي كانت ستجني من إيجاد تسوية للصراع.

ويعرب الأمين العام عن سروره لموقف القبارصة الأتراك الذين وافقوا على الخطة رغم ما تنطوي عليه من تضحيات جسام بالنسبة للعديد منهم. ويأسف لكون القبارصة الأتراك لن يتمتعوا على قدم المساواة مع القبارصة اليونان بفوائد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ابتداء من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. لكن الأمل يحدوه في إيجاد سبل للتخفيف من المحنة التي يجد الناس فيها أنفسهم دون تقصير من جانبهم.

ولا يزال الأمين العام، وإلى جانبه قطاع عريض من المجتمع الدولي على اقتناع بأن خطة التسوية المعروضة على الطرفين في استفتاءين اليوم تمثل حلاً وسطاً نزيهاً وصالحاً ودقيقاً في توازنه، حلاً يتماشى مع المعالم المتفق عليها منذ زمن طويل ومع رؤية مجلس الأمن بالنسبة للتسوية وحلاً يفني بالحد الأدنى من متطلبات جميع المعنيين. ولا شك أن غالبية الناصحين من القبارصة اليونان لم يشاطروا ذلك الرأي اليوم. لكن الأمين العام يعرب عن أمله في أن يتوصلوا إلى رأي مختلف مع مر الزمن بعد إجراء تقييم عميق وواقعي لقرار اليوم إذ من شأن

إيجاد تسوية لمشكلة قبرص طويلة الأمد أن ينفع سكان قبرص والمنطقة والمجتمع الدولي على النطاق الأوسع.

وسيقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب. وقد يود المجلس تقييم النتيجة وانعكاساتها.

ويعرب الأمين العام عن تقديره للدعم القوي الذي حظيت به الخطة من شخصيات سياسية عديدة من كلا الطرفين. ويعرب عن امتنانه لليونان وتركيا ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع لوقوفهم على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم للقبارصة والعمل على كفاءة تنفيذ الخطة تنفيذا كاملاً. ويعرب عن شكره في المقام الأول لمستشاره الخاص وفريقه المتميز والعديد من الأشخاص المتفانين من جميع مشارب الحياة في قبرص، من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين ناضلوا من أجل التوحيد والمصالحة.